النهج الديمقراطي

ⵜⴰⵏⵀⵊⴰⵜ ⴰⵏⴰⴷⵉⵎⵓⴽⵔⴰⵟⵉ

إلى الأمام
عن أجل الاشتراكية

■ العدد : 638 ■ من 22 الى 28 يناير 2026 ■ الثمن: 5 دراهم

جريدة أسبوعية تصدر كل **خميس** | المدير المسؤول: **جمال براجع** | مدير النشر : **الحسين بوسحابي** | رئيس التحرير: **التيتي الحبيب**

■ عبد المومن **شباري**
فقيد النهج الديمقراطي

«الصحة في المغرب: بين خطاب الدولة الاجتماعية ومسار الخوصصة الإقصائي»

عبد السلام العسال:

ضيف العدد

المنظومة الصحية بالمغرب موبوءة تحتضر

15

تقرير أولي حول الأحداث التي عرفتها جامعة ابن طفيل بالقنيطرة

12

العدوان الإمبريالي على فنزويلا:

تعبير عن الأزمة البنيوية الخطيرة للرأسمال المالي الاحتكاري الأمريكي في ظل التحولات الجيوسياسية في العالم

06

09 08 07

كلمة العدد:

السمات العامة الأساسية للواقع الطبقي في المغرب

لا يسمح المجال، هنا، بتقديم تحليل طبقي مفصل، بقدر ما هو طرح أهم سمات واقع الطبقات في بلادنا.

1.نمو حجم الطبقة العاملة:

إن حجم الطبقة العاملة المغربية كبير نسبيا وفي ارتفاع مستمر بسبب اكتساح الرأسمالية لقطاعات جديدة(الخدمات الاجتماعية، خاصة التعليم والصحة، جزء من الأعمال المنزلية، خاصة التغدية، التجارة، خاصة تجارة التقسيط، بعض المهن الحرة، الترفيه والرياضة...) وتحويل جزء كبير من العاملين فيها إلى عمال يعيشون، أساسا، من بيع قوة عملهم اليدوية و/أو الذهنية والعولمة حيث يتم تصدير العديد من الأنشطة الصناعية والخدماتية إلى المغرب في إطار المقاولة من الباطن.

لقد ارتفع عدد الشباب والنساء وسط الطبقة العاملة المغربية. ويجب التأكيد هنا أن أغلبية الشبيبة العمالية متعلم، بل جزء متزايد منها حائز على مستوى تعليمي عالي. لكن الجانب السلبي هو انتشار الهشاشة. غير أن الأزمة المستديمة والعميقة للرأسمالية التي انفجرت في 2008 وانعكاساتها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية الكارثية وانطلاق السيرورة الثورية، منذ 2011 في بلادنا، تفتح آفاقا واعدة أمام القوى الماركسية المتشبثة بضرورة بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة والقوى التقدمية والاشتراكية شريطة تأهيل نفسها وتجدرها وسط الطبقة العاملة وعموم الكادحين.

2.تضخم حجم الكادحين الغير عمال:

يمثل الكادحون الغير عمال أكبر كتلة بشرية في بلادنا تتكون من:

-كادحي الأحياء الشعبية:

أغلب العاملين في الصناعة التقليدية وفي مهن «الفقر»(باعة متجولون وباعة الرصيف، مهنيون يعملون لحسابهم الخاص: الترصيص، الكهرباء...حراس العمارات، الأشخاص الذين يقومون بتهريب البضائع، إما لحسابهم أو لحساب التجار، خادمات البيوت ...) في إطار ما يسمى بالقطاع الغير مهيكل الذي عرف نموا سرطانيا، خاصة مع تطبيق السياسات النيوليبرالية.

هذا القطاع، الخاضع في أغلبه، بشكل شبه تام للرأسمالية، أصبح مكونا بنيويا أساسيا لها يشكل نوعا مما سماه ماركس التراكم البدائي للرأسمال من خلال الاستغلال الغير مباشر والمكثف للعاملين في هذا القطاع. وتتعزز صفوف هذا القطاع بالفلاحين المفقرين والنازحين من البادية، خاصة مع الهجوم على أراضي الجموع الذي أقره مخطط «المغرب الأخضر» وبالعديد من المعطلين من خريجي التعليم، بما في ذلك التعليم العالي، الذين لم يعد النظام الرأسمالي التبعي في بلادنا قادرا على استيعابهم.

-الفلاحين الكادحين:

إن الفلاحين الكادحين هم الذين لا يستغلون يدا عاملة وغالبا ما يزاوجون بين عملهم في استغلاليات جد صغيرة يمتلكونها لا يكفي إنتاجها لعيشهم وعملهم كعمال زراعيين موسميين ومنهم من يعانون من الاستغلال الرأسمالي المباشر كمأجورين والغير مباشر من خلال السوق. لذلك فهم ينشدون التغيير ويمثلون حليفا للطبقة العاملة. وهم يشكلون الأغلبية الساحقة من سكان البوادي.

إن هؤلاء الكادحين يعانون من التشتت. الشيء الذي يعقد مهمة تنظيمهم. مع ذلك هناك عمل جاد لتنظيم أنفسهم: نقابات الفراشة والفلاحين الكادحين.

3.انحدار أجزاء واسعة من الطبقات الوسطى:

تعاني الفئات الدنيا والمتوسطة من الطبقات الوسطى من صعوبة إعادة إنتاج نفسها: فهذه الفئات تتضرر من شبه انهيار منظومتي التعليم والصحة العموميين ومن ضعف التشغيل. مما يفرض عليها تكاليف باهظة لتعليم أبنائها وبناتها في التعليم الخصوصي وولوج المصحات الخاصة في غياب تغطية صحية بالنسبة لأغلب مكوناتها. ويصبح أغلب أبنائها وبناتها عاطلين أو يعملون بأجور زهيدة رغم حصولهم على تكوين عالي. يضاف إلى ما سبق، غلاء المعيشة الذي تكتوي منه كل هذه الفئات الدنيا والمتوسطة وسط الطبقات الوسطى. وإضافة لذلك، يعاني الموظفين الصغار والمتوسطين والمستخدمين في القطاع الخاص من ازدياد أعباء الضريبة، بينما يكتوى التجار الصغار والمتوسطون من نار الاحتكار والمنافسة الغير عادلة الذي تمارسه المساحات التجارية الكبيرة. أما الفلاحون الصغار والمتوسطون فيتعرضون لهيمنة الملاكين الكبار والرأسمالية والسماسرة على السوق وعلى عوامل الإنتاج.

4.تقوية المجموعات الاقتصادية الكبرى:

عرفت الكتلة الطبقية السائدة تطورات هامة:

عرفت الكتلة الطبقية السائدة، وخاصة المجموعات الاقتصادية الكبرى، على رأسها المجموعة الملكية، نموا هائلا تمثل في الاستفادة من مغربة القطاعين الصناعي والخدماتي في 1973 ومن عمليات خوصصة القطاع العام التي انطلقت في 1983 في إطار تطبيق توجيهات برنامج التقويم الهيكلي الذي فرضه صندوق النقد الدولي، والتي مست قطاعات الصناعة والتجارة والخدمات والفلاحة، ومن الاستثمار في عدد من الدول الإفريقية ومن تخلي الدولة على 124000 هكتار من أراضي صوديا وصوجيطا ومن المخطط الأخضر والاستحواذ على جزء من أراضي الجموع.

إن التناقضات وسط الكتلة الطبقية السائدة البارزة لحد الآن هي بين المافيا المخزنية وباقي مكونات هذه الكتلة. هذا التناقض الذي يعبر عن نفسه بشعار «فصل الثروة عن السلطة» وبالالتحاق المتضررين من هيمنة المافيا المخزنية بهذا الحزب أو ذاك لحماية أنفسهم ومصالحهم.

5.تعمق التدخل الامبريالي الغربي والصهيوني في الاقتصاد المغربي:

تعمق هذا التدخل بسبب التبعية السياسية والاقتصادية للامبريالية الغربية التي تتجسد، خاصة في تطبيق السياسات النيوليبرالية(خوصصة القطاع العام والخدمات العمومية الأساسية- التعليم والصحة-، فتح الباب على مصراعيها أمام الرأسمال الأجنبي وتقديم الامتيازات المختلفة له...)، والتطبيع مع الكيان الصهيوني.

■ عنوان الجريدة: 70 زنقة ماكس كدجو - رقم 12 - الطابق 5 - انفا الدار البيضاء ■ الهاتف: 0668671174 ■ ملف الصحافة : 6 ص 1995 ■ رقم الايداع القانوني: 1995 / 104

السحب: Anteprima ■ annahjad@gmail.com • www.annahjaddimocrati.org

بيان المجلس الجهوي لحزب النهج الديمقراطي العمالي بجهة الجنوب

عقد المجلس الجهوي للنهج الديموقراطي العمالي لجهة الجنوب اجتماعا بتاريخ 14 يناير 2026 بمقره بأكادير، شارك فيه مناضلات ومناضلو الحزب بفروع جهة الجنوب ، وتناول الاجتماع مجمل القضايا السياسية والاجتماعية دوليا ووطنيا ، محليا وجهويا، وذلك في سياق دولي يتسم بهجوم النظام الرأسمالي ،وعلى راسه هجوم الامبريالية الأمريكية، على البلدان والشعوب لتصريف أزمتها الاقتصادية ، بغية الهيمنة والاستحواذ على خيرات البلدان من نفط ومعادن نادرة ونفيسة ،مما يؤدي إلى إشعال الحروب لإخضاع البلدان لنهب خيراتها (حالة فينزويلا والتهديد بضم كريلاند وكندا، والتضييق على بلدان أخرى ومحاصرتها كإيران وكوبا وكولومبيا...)، وفي سياق آخر ما فتئ المعسكر الغربي يدعم الكيان الصهيوني في حربه على الشعب الفلسطيني في غزة والضفة الغربية وعلى المقاومة اللبنانية والاعتداء على سيادة سوريا لاجتثاث كل فعل مقاوم في المنطقة؛

و يجتمع المجلس الجهوي في سياق وطني يتسم باستفحال الفساد والاستبداد المتجلي:

وطنيا في:

- الامعان والاستمرار في التطبيع مع الكيان الصهيوني ضدا على موقف الشعب المغربي الرافض للاحتلال والمساند للشعب الفلسطيني في مقاومته الباسلة .
- التغاضي بل التواطؤ مع المعسكر الامبريالي في هجومه على الدول والشعوب الممانعة ومنها الشعب الفلسطيني واللبناني والسوري والإيراني...
- تفويت الأراضي والاستثمارات وتقديم التسهيلات للشركات الصهيونية، مما يفضي إلى تغلغل الرأسمال الصهيوني في دواليب الاقتصاد الوطني، مما ينتج عنه تبعية اقتصادية للكيان الصهيوني.
- تمرير عدد من المشاريع والقوانين المجحفة والمكبلة لإرادة المواطنات والمواطنين ، مسطرة القانون الجنائي، قانون الانتخابات...
- استمرار القمع السياسي والتضييق على الحريات العامة (اعتقال الاستاذة نزهة مجدي، الحكم على سعيدة العلمي واعتقالها للمرة الثانية لسنوات أخرى من عمرها، المتابعات والمحاكمات والاعتقالات في صفوف الآف الشباب من جيل Zو الطلبة والمعطلين والنقابيين...)
- التضييق على حرية التنظيم، وذلك بحرمان عدة تنظيمات من وصولات الايداع ومنها فروع حزبنا.
- تردي البنيات التحية من طرق وقناطر، وبنايات مغشوشة مما أدى إلى الكوارث التي شهدتها عدة مناطق في الآونة الأخيرة بفعل الامطار والفيضانات (آسفي؛ الراشيدية؛ فاس ؛الدار البيضاء والمناطق الجبلية المحاصرة بالثلوج...)

وجهويا في:

- تعمق أزمة نهب الفرشة المائية من طرف الشركات الكبرى في المجال الزراعي وتلويث المجال بفعل المبيدات و مخلفات البلاستيك
- نهب الثروات المعدنية ومقالع الرمال والحاق أضرار بالبيئة.
- استمرار نزع الأراضي والاستيلاء عليها من طرف الدولة ومؤسساتها بمختلف أقاليم الجنوب، مما أدى إلى بروز مقاومة واحتجاجات السكان ملاك الأراضي الأصليين (تنسيقية أكال ؛ تنسيقية الوديان الثلاث؛ سكان منطقة صبويا والشاطيء الأبيض...)
- تأزم أوضاع الطبقة العاملة في شتى القطاعات الإنتاجية
- تردي الخدمات الاجتماعية العمومية في الصحة والتعليم والسكن.
- فشل سياسات الدولة في حماية مواطني ومواطنات المنطقة من الكوارث الطبيعية (زلزال الطلس الكبير؛ فيضانات طاطا وأخرى شهدتها المنطقة في شهر دجنبر الأخير....)
- قمع الحريات والتضييق على القوى المناضلة (حرمان حزبنا من وصولات الايداع ومن تنظيم أنشطته في الفضاءات العمومية؛ ومتابعة بعض الرفاق بسبب نشاطهم السياسي والحقوقي؛ منع تنظيمات أخرى من وصولات الإيداع وقمع مناضليها والزج بهم في السجن (مناضلي فرع تزنيت للجمعية المغربية لحقوق الإنسان.)
- قمع احتجاجات جيل Z والزج بالعديد من المحتجين في السجن بأحكام قاسية وصلت 15 سنة، بل استهدفوا في أرواحهم حيث تم اغتيال ثلاثة شبان بمدينة القليعة.

إن المجلس الجهوي للنهج الديموقراطي العمالي بجهة الجنوب بعد تناوله بالدراسة والتحليل لمختلف هذه الأوضاع يعلن ما يلي:

1. تثمينه للقرارات والمواقف الصادرة عن اللجنة المركزية لحزبنا في اجتماعها المنعقد يوم 11 يناير 2026.
2. تضامنه ومساندته للساكنة المتضررة من كوارث الزلزال ومن الفيضانات التي شهدتها المنطقة، ومطالبته الدولة لتحمل مسؤوليتها للإسراع في استكمال مشاريع البناء والتأهيل في مناطق الزلزال لتجنيب المواطنات والمواطنين ويلات أحوال الطقس القاسية التي يعانون منها
3. استنكاره لسياسة نهب ثروات المنطقة وإطلاق العنان لمشاريع تضر وتدمر بالبيئة.
4. تنديده بالمتابعات الكيدية في حق الرفاق المدافعين عن حقوق الإنسان بالجهة ومنهم الرفيق كيني ابراهيم.
5. رفضه لكل الأساليب القمعية والمحاكمات والمتابعات الصورية في حق المحتجين.
6. شجبه لكل أساليب التضييق والمنع التي تشنها السلطات المخزنية ضد أنشطة التنظيمات السياسية والحقوقية والنقابية المناضلة ومنها أنشطة حزبنا.

عن المجلس الجهوي لحزب النهج الديمقراطي العمالي بالجنوب

النهج الديمقراطي العمالي بالمحمدية يعبر عن تضامنه مع:

– ضحايا الهدم ونزع الملكية والترحيل القسري

– العاملات والعمال ضحايا الطرد التعسفي من فندق افانتي ودعمه ومساندته لهم ومطالبته بارجاعهم فورا وتمكينهم من حقوقهم العادلة والمشروعة

عقد مكتب فرع النهج الديمقراطي العمالي بالمحمدية جمعا عاما عاديا عن بعد يوم الخميس 15 يناير 2026 تم خلاله عرض خلاصات وتوصيات اللجنة المركزية للحزب والمستجدات التنظيمية المحلية وافاق العمل وبعد نقاش مستفيض لمختلف نقط جدول اعمال الجمع العام والذي تم التركيز فيه على أهمية الاستمرار محليا في النضال الميداني والمتابعة المنتظمة للأوضاع المزرية والصعبة للغالبية الساحقة من المواطنين والمواطنات بالمحمدية وبنسليمان على كافة المستويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية وتدهور الخدمات الاجتماعية والهجوم على ما تبقى من مكتسبات الفئات الشعبية بالمنطقة وفرض السلطات المخزنية لقرارات فوقية دون سلوك المساطر القانونية والقضائية لنزع الأراضي من الفلاحين الصغار وهدم المساكن والتهجير القسري للسكان دون اية حلول او بدائل انية تصون كرامة المواطنين والمواطنات ونهب الأراضي والغابات وتشريد العمال والعاملات والاسر ...الخ ومما يزيد من تعميق جراح المواطنين والمواطنات والعمال والعاملات وعموم الكادحين والكادحات استمرار غلاء المعيشة والتهاب أسعار العديد من المواد الغذائية الأساسية واغراق المنطقة بالمقالع واستنزاف الفرشة المائية والتراجعات الخطيرة في المجال الصحي والتعليم وانتشار البطالة وخاصة في صفوف الشباب حاملي الشهادات العليا وحاملي السواعد بسبب فشل كل السياسات الطبقية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية اللاوطنية واللاديمقراطية المبنية على تنفيذ برامج المؤسسات الراسمالية المتوحشة وعلى راسها صندوق النقد الدولي واعتماد المقاربة الأمنية وسياسة الاقصاء والتهميش والحرمان والقمع والتضييق والحصار والمنع .

واخذا بعين الاعتبار كل ما سبق فان الجمع العام لفرع النهج الديمقراطي العمالي بالمحمدية يعلن للرأي العام المحلي والوطني ما يلي

×تثمينه لخلاصات اللجنة المركزية للحزب ومواصلته لمهمة بناء وبلترة الحزب المستقل للطبقة العاملة.

× تضامنه المطلق واللامشروط مع كافة الجماهير والطبقات الشعبية التي تعاني وتكتوي بتلك السياسات والتي تتعرض لمختلف وابشع التجاوزات ومنها مثلا لا حصرا كالهدم والترحيل القسري ونزع الأراضي للفلاحين الصغار وغيرهم والطرد التعسفي لعاملات وعمال فندق افانتي وحرمان ساكنة تجزئة البدر المخصصة لإعادة إيواء قاطني دور الصفيح من الولوج لحقهم في الماء والكهرباء بشكل يراعي وضعيتهم الاجتماعية ويعفيهم من مختلف التكاليف المالية المبالغ فيها للولوج لخدمة الربط بالماء والكهرباء .

×ادانته الصارخة لسياسة هدم ونزع ممتلكات الجماهير الشعبية بقرارات إدارية انفرادية والتهجير القسري والتسبب في تشريد السكان واثقال كاهلهم بتكاليف الكراء المرتفعة.

×ادانته المطلقة لسياسة نهب الأراضي والغابات وتشريد العائلات كحالة مصطفى سرحان واسرته التي تعيش في خيم بلاستيكية لمدة تزيد عن أربع سنوات وحالة عائلة مينة جبار ضحية نهب الأراضي الفلاحية والحرمان من الحق في الأرض .... الخ.

×ادانته المطلقة للهجوم على الحقوق والحريات وحرمان فرع النهج الديمقراطي العمالي بالمحمدية والجمعية المغربية لحقوق الانسان بالمحمدية من وصولات الايداع واستعمال القاعات العمومية.

×مطالبته بضرورة الوقف الفوري للهجوم على حقوق الجماهير الشعبية كالحق في السكن والحق في الارض والماء الصالح للشرب، والصحة، والتعليم، والشغل.

.×مطالبته بضرورة محاسبة ناهبي الأراضي والغابات وتمكين كل من عائلة مصطفى سرحان ومينة جبار من حقهما في الأرض والحياة الكريمة.

×دعمه المطلق لنضال الطبقة العاملة بالمنطقة وفضحه لممارسات الباطرونا المجحفة والاستغلال المكثف للعاملات والعمال والحرمان من الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والشغلية .

× استعداده لخوض كافة الأشكال الاحتجاجية لانتزاع حقه في التنظيم وتمكين كافة الجماهير الشعبية من حقوقهم العادلة والمشروعة

عن الجمع العام

حزب النهج الديمقراطي العمالي بوجدة

اجتمع المكتب المحلي لحزب النهج الديمقراطي العمالي بوجدة يوم الأحد 18 يناير 2026، حيث تدارس المستجدات السياسية والاجتماعية بالإقليم، وناقش بإسهاب خلاصات اللجنة المركزية للحزب.

وبعد نقاش مسؤول، فإن المكتب المحلي:

– يثمّن عاليا خلاصات اللجنة المركزية، وما تضمنته من تشخيص دقيق للأوضاع السياسية والاجتماعية، ومن توجيهات نضالية تخدم مصالح الطبقة العاملة وعموم الكادحين.

– يدين بشدة التماطل في أداء أجور عمال النظافة بمدينة بني ادرار، ويحمّل الجهات المسؤولة كامل المسؤولية عن هذا الوضع الذي يمس الكرامة الإنسانية وحقوق الشغيلة.

– يندد بهدر المال العام بمدينة وجدة، خاصة فيما يتعلق بأشغال إعادة تأهيل البنية التحتية، في ظل غياب الجودة، وضعف المراقبة، وتكرار الأعطاب.

– يطالب بمحاسبة جميع المتورطين في عدم احترام كناش التحملات المرتبط بأشغال إعادة تأهيل البنية التحتية بمدينة وجدة، وربط المسؤولية بالمحاسبة دون تمييز.

– يطالب بإدماج مستخدمي حافلات النقل الحضري بشركة "موبيليس" بوجدة، وتنفيذ الأحكام القضائية الصادرة لفائدتهم، مع إرجاع المطرودين إلى عملهم دون قيد أو شرط.

يدعم مطالب أستاذات وأساتذة التعليم الأولي، ويدعو إلى الاستجابة الفورية لحقوقهم المشروعة وتحسين أوضاعهم المهنية والاجتماعية.

– يطالب بتنفيذ الاتفاق المبرم بين نقابة عمال بائعي السمك وولاية وجدة، واحترام الالتزامات والوعود المقدمة، بما يضمن استقرار هذا القطاع وحماية العاملين به.

– ينبه إلى الوضعية الكارثية التي يعرفها مستشفى الفارابي والمركز الصحي بوسيف بمدينة وجدة، من خصاص حاد في الموارد البشرية، وضعف التجهيزات، وتدهور الخدمات الصحية، بما يمس الحق في العلاج وكرامة المواطنين.

– يعلن دعمه الكامل لنضالات نساء ورجال الصحة، ويطالب بالاستجابة الفورية لمطالبهم العادلة والمشروعة، وتحسين ظروف عملهم، والدفاع عن الصحة العمومية.

– يدعو إلى فتح تحقيق جدي ومستقل في فاجعة وفاة المهاجرين غير النظاميين بمنطقة رأس عصفور، وكشف كافة المسؤوليات وترتيب الجزاءات القانونية اللازمة.

– يجدد دعمه الثابت للقضية الفلسطينية باعتبارها قضية تحرر وطني، ويدين جرائم الإبادة الجماعية المرتكبة في حق الشعب الفلسطيني، ويطالب بفتح كافة المعابر بشكل فوري ودون شروط، من أجل إيصال المواد الغذائية وجميع المستلزمات الأساسية لضمان العيش الكريم.

– يؤكد تشبثه بالجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع، ويدعو إلى توسيع دائرة التضامن الشعبي، ورفض كل أشكال التطبيع، دفاعا عن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وفي مقدمتها حقه في الحرية والعودة وتقرير المصير.

– يؤكد انخراطه الكامل والمسؤول في الإعداد لإنجاح المؤتمر السادس لحزب النهج الديمقراطي العمالي، باعتباره محطة تنظيمية ونضالية مفصلية لتعزيز البناء الحزبي، وتوحيد الصفوف، وتقوية حضور الحزب في صفوف الطبقة العاملة وعموم الكادحين.

إن المكتب المحلي لحزب النهج الديمقراطي العمالي بوجدة، إذ يؤكد انحيازه الثابت لقضايا الطبقة العاملة والكادحين، يدعو كافة القوى الديمقراطية والحقوقية إلى توحيد الجهود والنضال المشترك من أجل الكرامة،

والعدالة الاجتماعية، واحترام الحقوق والحريات.

المكتب المحلي
وجدة في18 يناير 2026

قراءة في تقرير فاجعة وفاة مهاجرين بجبال رأس عصفور

1. التقرير كوثيقة اتهام لا كمجرد رصد

لا يقدّم تقرير الجمعية المغربية لحقوق الإنسان معطيات رقمية فقط، بل يرقى إلى وثيقة اتهام سياسية وحقوقية تكشف كيف تتحول الحدود إلى فضاء للموت المنظم. فالتقرير، اعتمادًا على العمل الميداني وغياب المعطيات الرسمية، يفضح فراغ الدولة من واجب الشفافية والمساءلة في واحدة من أخطر مناطق العبور.

2. تفكيك أسطورة "البرد والجوع"

أهم ما يقدّمه التقرير هو نزع الطابع الطبيعي عن الفاجعة. البرد والجوع ليسا سببين مباشرين، بل عاملين مُفاقِمين لسياسات قمعية جعلت الحدود مجالًا مغلقًا ومميتًا. بهذا المعنى، فالمسؤولية سياسية ومؤسساتية قبل أن تكون مناخية.

3. العنف الحدودي كسياسة غير معلنة

المطاردات الليلية في مناطق وعرة، غياب الإسعافات الأولية، وتأخر التدخل، كلها مؤشرات على عنف بنيوي يُمارَس خارج الأضواء. التقرير لا يتهم أفرادًا بعينهم، بل يضع الأصبع على منظومة تدبير أمني للهجرة تتعامل مع الأجساد بوصفها "مخاطر" لا "أرواحًا".

4. اقتصاد الهجرة غير النظامية: من العبور إلى الاحتجاز

يكشف التقرير عن تحول الهجرة إلى سوق سوداء عابرة للحدود، حيث لا ينتهي الخطر بالعبور، بل يبدأ بعده. شبكات الاتجار بالبشر، الاحتجاز، الابتزاز، والفدى، تؤكد أن المهاجر يُستنزف مرتين: مرة باسم "الأمن"، ومرة باسم "التهريب".

5. مسؤوليات متقاطعة وصمت رسمي

غياب التواصل الرسمي حول الحصيلة، وبطء المساطر، وترك المجتمع المدني وحيدًا في التوثيق، كلها تعكس صمتًا مؤسسيًا مريبًا. التقرير يحمّل المسؤولية:

لسياسات الهجرة القمعية إقليميًا، لتقصير الدولة في الحماية والإسعاف، ولشبكات إجرامية تنشط في ظل هذا الفراغ.

6. الفاجعة كسؤال أخلاقي وسياسي

ما يحدث في رأس عصفور ليس استثناءً، بل نموذجًا مصغّرًا لعنف الحدود في شمال إفريقيا. التقرير يدفعنا إلى طرح سؤال جوهري:

هل تُدار الهجرة بمنطق الحقوق والكرامة، أم بمنطق الردع ولو على حساب الحياة؟

بوسماحة بهلول

حين تتحول الجماعة إلى عائق:

ساكنة كرامة بين التعمير المشلول والخدمات الغائبة

تعيش ساكنة جماعة كرامة بإقليم ميدلت على وقع اختلالات عميقة في تدبير الشأن المحلي، اختلالات لم تعد مجرد ملاحظات عابرة، بل تحولت إلى معاناة يومية حقيقية تمسّ أبسط حقوق المواطنين، وتكشف بوضوح فشل الجماعة في الاضطلاع بأدوارها الدستورية والتنموية.

فداخل مقر الجماعة، يصطدم المواطن بواقع إداري بطيء ومربك، حيث إن قضاء أبسط الأغراض الإدارية يتحول إلى مسار شاق، عنوانه التماطل، وكثرة التنقلات، وغياب المعلومة، وانعدام الآجال الواضحة. وثائق إدارية تُعطل دون تعليل مكتوب، ومساطر تُعقد دون سند قانوني مقنع، في مشهد يُفرغ مفهوم "الإدارة في خدمة المواطن" من أي مضمون حقيقي.

ويبرز في مقدمة هذه المعاناة تعطيل رخص الربط بشبكتي الماء الصالح للشرب والكهرباء، رغم استكمال العديد من الملفات لجميع الشروط القانونية والتقنية. طلبات تظل حبيسة الرفوف لأشهر، دون ردّ رسمي أو تفسير واضح، ما يضع أسرًا بأكملها في أوضاع اجتماعية وإنسانية صعبة، ويجعل الحق في الماء والكهرباء امتيازًا مؤجلًا بدل كونه حقًا مكفولًا.

ولا يمكن اعتبار هذا التعطيل مجرد تأخر إداري عادي، بل هو مسّ مباشر بحقوق المواطنين، وضرب لمبدأ استمرارية المرفق العمومي، وفتح خطير لباب المزاجية والتمييز، في غياب الشفافية وتكافؤ الفرص.

وإذا كان الربط بالماء والكهرباء معضلة قائمة، فإن الأزمة تتفاقم أكثر مع استحالة الحصول على رخص البناء بالعالم القروي، بعد تعميم قوانين التعمير الحضرية على المناطق القروية دون أي مراعاة لخصوصياتها. فقد وجد المواطن القروي نفسه محاصرًا بنصوص جامدة، لا تعترف بطبيعة السكن القروي ولا بواقع الدواوير، في ظل غياب تصاميم تهيئة محيّنة أو مساطر بديلة واقعية.

إن هذا الوضع جعل البناء القانوني شبه مستحيل، ودفع العديد من الأسر إلى العيش في مساكن غير لائقة، أو إلى البناء في وضعية هشة خوفًا من المتابعة، في تناقض صارخ مع الحق في السكن اللائق ومع شعارات التنمية القروية التي ترفعها الجهات المعنية.

والأخطر من ذلك، أن غياب رخص البناء يعني تلقائيًا غياب رخص الربط بالماء والكهرباء، ما يدخل المواطن في حلقة مفرغة من التعطيل، دون أن تبادر الجماعة الترابية إلى تقديم حلول عملية أو فتح حوار جاد مع الساكنة.

أما على مستوى الخدمات الأساسية، فالصورة لا تقل قتامة؛ نظافة مهملة، إنارة عمومية معطلة، طرق ومسالك متدهورة، وفضاءات عمومية مهجورة، مشاهد تعكس بوضوح ضعف التخطيط وسوء تتبع المشاريع، وتؤكد أن الحديث عن التنمية المحلية بجماعة كرامة ظل مجرد شعارات بلا أثر ملموس.

إن هذا الواقع المتأزم خلق احتقانا اجتماعيا متزايدًا، وكرّس فقدان الثقة في المجلس الجماعي، وطرح بحدة سؤال المسؤولية:

أين دور المنتخبين؟ وأين آليات المراقبة؟ وأين تفعيل مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة؟ ثم ما موقع السلطة الوصية من كل ما يجري، في ظل استمرار هذه الاختلالات دون تدخل حازم؟

إن ساكنة جماعة كرامة لا تطالب بالمستحيل، بل بحقوق بديهية: إدارة فعالة، مساطر واضحة، خدمات أساسية محترمة، وتعمير منصف يراعي خصوصية العالم القروي. فخدمة المواطن واجب قانوني وأخلاقي، وليس منّة ولا ورقة انتخابية ظرفية.

وإلى أن يتم تصحيح هذا المسار، ستظل جماعة كرامة مثالًا صارخًا على كيف يمكن للقانون، حين يُطبَّق دون حكمة، وللتدبير حين يغيب عنه الضمير، أن يتحولا إلى أدوات لتعطيل الحياة اليومية للمواطن بدل خدمته.

< قلم حر

رامة، يوم 17 يناير 2026

تقرير حقوقي حول فاجعة انهيار منزل بحي العكاري – الرباط

تابعت الجمعية المغربية لحقوق الإنسان – فرع الرباط، بقلق بالغ وأسى عميق، فاجعة انهيار منزل بحي العكاري بمدينة الرباط، التي وقعت يوم الأحد 4 يناير على الساعة الثالثة بعد الزوال، وأسفرت عن وفاة شخصين وإصابة أربع حالات بجروح متفاوتة الخطورة، لا تزال تخضع للعلاج بالمستشفى. وإذ تتقدم الجمعية بأحر التعازي لأسر الضحايا، وتتمنى الشفاء العاجل للمصابين، فإنها تعتبر هذا الحادث انتهاكًا جسيمًا للحق في الحياة وللحق في السكن اللائق والآمن.

أكدت المعطيات أن الانهيار لم يكن حادثًا عرضيًا، بل جاء في سياق هشاشة البنايات بحي العكاري، والتي سبق حصرها ضمن المنازل الآيلة للسقوط في سنة 2024، حيث تم توثيق أكثر من مائة بناية مهددة بالانهيار في تقرير رسمي خلال عرض تصميم التهيئة في دجنبر 2024 من طرف مديرة الوكالة الحضرية. ورغم خطورة هذه المعطيات، لم تُتخذ إجراءات وقائية جدية لحماية الساكنة.

سبق للحي أن شهد في مارس 2025 انهيار بناية أخرى على بعد أمتار قليلة من موقع الفاجعة الحالية، أدى إلى وفاة سيدة، دون أن تعتمد السلطات المختصة مقاربة شاملة لمعالجة السكن غير الآمن، مكتفية بإجراءات شكلية مؤقتة لم تقي ساكنة الحي من الخطر المستمر.

وفي متابعة مباشرة، تنقل مكتب فرع الرباط، ممثلاً برئيسه وأمين مال الفرع، إلى عين المكان يوم الاثنين 6 يناير، حيث التقوا بعدد من ساكنة الحي الذين أكدوا أنهم اشتكوا مرارًا من أشغال الحفر واستعمال الآليات الثقيلة في مشروع ملعب الهوكي، مشيرين إلى أن هذه الأشغال تسببت في اهتزازات قوية، قد تكون ساهمت في تدهور البنايات المجاورة، بما فيها المنازل المصنفة ضمن الفئة الآيلة للسقوط. وتؤكد الجمعية أن عدم الاكتراث لشكايات المواطنين يعكس إخلال السلطات المختصة بواجب الحيطة والوقاية.

وتحمّل الجمعية المغربية لحقوق الإنسان – فرع الرباط، المسؤولية الكاملة فيما وقع إلى كل من رئيسة جماعة الرباط ووالي جهة الرباط سلا القنيطرة بصفته عامل عمالة الرباط، بالنظر إلى علمهما المسبق بخطورة وضعية البنايات، وعدم اتخاذ تدابير استباقية جدية لحماية الأرواح، والاكتفاء بإصدار أوامر بالإخلاء دون توفير بدائل سكنية تحفظ كرامة المواطنين، إضافة إلى اعتماد مقاربة غير متكافئة في تدبير السكن بين أحياء العاصمة.

وتؤكد الجمعية أن هذه الفاجعة تمثل انتهاكًا واضحًا للحق في الحياة والسلامة الجسدية، والحق في السكن اللائق، والحق في الكرامة الإنسانية، فضلاً عن الحق في بيئة آمنة وسليمة. كما تعكس فشل السياسات العمومية في ضمان العدالة الاجتماعية والمجالية.

ويظل حي العكاري نموذجًا صارخًا للتهميش البنيوي، فرغم موقعه الاستراتيجي واحتضانه لمرافق عمومية هامة، يعاني منذ سنوات من الإقصاء والإهمال، مع تهجير ساكنته الأصلية عبر سياسات نزع الملكية دون ضمان بدائل عادلة أو إشراك فعلي للسكان.

وبناءً على ذلك، تطالب الجمعية المغربية لحقوق الإنسان – فرع الرباط، بفتح تحقيق مستقل ونزيه يحدد المسؤوليات الإدارية والسياسية، ويشمل دراسة تأثير أوراش البناء الكبرى، وعلى رأسها مشروع ملعب الهوكي، على سلامة البنايات المجاورة. كما تدعو إلى اتخاذ إجراءات استعجالية لإيواء ساكنة المنازل الآيلة للسقوط، وتعويض أسر الضحايا والمصابين، وضمان عدم تكرار هذه المآسي عبر سياسات حضرية تحترم حقوق الإنسان.

وتؤكد الجمعية في ختام هذا التقرير أن حماية الحق في الحياة مسؤولية عمومية لا تقبل التأجيل أو التسويف، وأن الإفلات من المحاسبة يشكل تهديدًا مباشرًا لأمن وسلامة المواطنين، داعية إلى إنصاف ضحايا فاجعة حي العكاري وربط المسؤولية بالمحاسبة.

عن مكتب الفرع
07/01/2026

واد البطحاء بالجرف:

كرونولوجية أزمة ملك مائي، من الفيضانات إلى وعود بلا تنزيل

يشكل واد البطحاء شريانا مائيا حيويا لقصور الجرف، إذ ارتبط تاريخيا بتغذية الفرشة المائية وحماية المجال الواحي من أخطار الفيضانات. غير أن السنوات الأخيرة عرفت إحداث عدد من الضيعات الفلاحية (الفيرمات) داخل مجرى الواد، وهو ما شكل تهديدا مباشرا لسلامة القصور والبنيات التحتية. وقد أدى هذا التغيير غير الطبيعي في مجرى الواد إلى سقوط الحائط الوقائي، ما نتج عنه فيضانات خطيرة بتاريخ 8 شتنبر 2024، ثم 14 أكتوبر 2024.

وتكررت الأزمة خلال هذه السنة بشكل أشد، حيث تم طمر ما تبقى من إرث الخطارات التاريخية التي كانت تؤمن الماء للواحة، وتعرضت هذه المنشآت لتدمير كبير، إضافة إلى سقوط عدد من المنازل بقصر المنقارة بالجرف، ودخول مياه الواد إلى داخل القصر، وتشريد عدد من سكانه.

وأمام هذا الوضع الكارثي، خرجت الساكنة للدفاع عما تبقى من الواحة، وخاضت أشكالا نضالية ميدانية راقية ومسؤولة، ما أدى إلى فرض حوار مع ممثلي المصالح الخارجية والسلطات المعنية.

في هذا السياق، انعقد بتاريخ 14 دجنبر 2025 اجتماع جمع السلطات المحلية وممثلي القطاعات المعنية، تم خلاله التداول حول وضعية واد البطحاء والضيعات المستحدثة به، كما تم التطرق إلى مخرجات والتزامات اجتماع 07 نونبر 2024، التي لم تفعل إلى حدود هذه اللحظة.

وقد أكدت السلطات خلال هذا اللقاء أنه سيتم الشروع في إحصاء الفيرمات المتواجدة على طول الواد، والتحقق من وضعيتها القانونية وملكيتها، مع الالتزام بتحرير الملك المائي وتحديد مجرى واد البطحاء بشكل واضح، بما يضمن احترام القانون وحماية الساكنة من أخطار الفيضانات. وقد خلفت هذه الوعود حينها ارتياحا حذرا، في انتظار تنزيلها على أرض الواقع.

وبعد مرور عشرة أيام فقط على هذا الاجتماع، انعقد بتاريخ 24 دجنبر 2025 اجتماع ثان، بناء على مخرجات الاجتماع السابق، حيث كان من المنتظر أن يقدم المسؤولين عن الحوض المائي بالمنطقة والجهات المختصة توضيحات دقيقة حول ما إذا كانت الضيعات المحدثة على واد البطحاء تستغل فعلا الملك المائي أم لا.؟

افتتح باشا الجرف اللقاء مرحبا بالحضور ومؤكدا على أهمية النقاش المسؤول، قبل أن تعطى الكلمة لممثل الحوض المائي، الذي فاجأ الحاضرين بتصريحه أن الإدارة تعمل حاليا على تحديد الملك المائي، وأنه غير محدد سابقا بشكل رسمي، مضيفا أن أصحاب الضيعات المعنية يتوفرون على عقود ملكية.

كما تدخل ممثل قطاع الفلاحة، موضحا أن الإدارة قامت بإعداد دراسة لتنقية الخطارات المتضررة من الفيضانات، وأنها تبحث عن مصادر تمويل من أجل إخراج هذا المشروع إلى حيز التنفيذ.

إن معالجة مشكل واد البطحاء لا يمكن أن تظل رهينة الوعود أو الدراسات غير المفعلة، بل تتطلب حلولا جذرية وعاجلة، في مقدمتها:

- الإسراع في تحديد وتحرير الملك المائي بشكل قانوني وشفاف.
- إعادة فتح مجرى واد البطحاء وإزالة كل ما يعيق جريانه الطبيعي.
- بناء جدار واقٍ يحمي القصور من أخطار الفيضانات.
- ترميم وإعادة تأهيل الخطارات باعتبارها جزءا من التراث المائي والبيئي للواحة.
- تعويض السكان الذين سقطت منازلهم، وجبر أضرار المنازل المتضررة، مع إيجاد حل آني ومستعجل لإيواء الأسر المشردة.

وأمام استمرار هذا الوضع، تؤكد الساكنة أن صبرها بلغ حدوده القصوى، وأنها لم تعد تقبل بسياسة التسويف والترحيل الزمني للقرارات، خصوصا في ظل الخسائر التي تكبدتها.

وتعلن الساكنة، بشكل واضح ومسؤول، أنها على استعداد لخوض كافة الأشكال النضالية المشروعة، إذا لم يتم التعاطي الجدي والفوري مع هذا الملف، وتنزيل الحلول المعلنة على أرض الواقع.

فالدفاع عن الواحة، لم يعد مجرد مطلب بيئي أو تنموي، بل أصبح معركة وجود في مواجهة منطق الاستحواذ على المجال الطبيعي، وضرب الحقوق الجماعية لفائدة أقلية تستفيد من الأمر الواقع، في غياب العدالة المجالية وتكافؤ الفرص.

إن ما يقع بوادي البطحاء لا يمكن فصله عن منطق أوسع، يقوم على هيمنة رأس المال العقاري والفلاحي على المجال الطبيعي، وتحويل الموارد الجماعية إلى امتيازات خاصة، في ضرب صارخ لمبدأ العدالة الاجتماعية. فحين يترك الواد بدون تحديد قانوني لعقود، ويسمح باقامة ضيعات فلاحية (الفيرمات) في قلب مجرى مائي، وفي اماكن هي أصلا تعتبر منابع للخطارات، فإننا أمام صراع حقيقي بين ساكنة بسيطة تدافع عن حقها في السكن والأمان والماء، وبين مصالح ضيقة تستفيد من الفراغ القانوني ومن ضعف المحاسبة.

إن الدولة، بمختلف أجهزتها، مطالبة اليوم بالانحياز الواضح إلى المصلحة العامة، لا إلى منطق الريع والتراكم غير المشروع. فإما حماية الواد باعتباره ملكا مائيا عموميا، أو القبول بتحويله إلى مجال خاص تحكمه القوة والمال.

إن الساكنة، التي أبانت عن وعي جماعي وتنظيم حضاري، لن تقبل أن تؤدي وحدها ثمن اختيارات لم تشارك فيها، ولن تسمح بأن تتحول الواحة إلى ضحية جديدة لمنطق الاستغلال، حيث تربح الأقلية وتدفع الأغلبية إلى التشريد والهشاشة. والتهجير الممنهج.

إن التاريخ علمنا أن الحقوق لا تُمنح، بل تنتزع، وأن كل تأخير في الحلول الجذرية ليس سوى تأجيل لانفجار اجتماعي تتحمل مسؤوليته كل الجهات التي اختارت الصمت أو التواطؤ.

علي لخضر

الجبهة المغربية تطالب بالحقيقة كاملة حول الحادث الذي تعرض له سيون أسيدون وتتضامن مع مناهضي التطبيع المتابعين

عقدت السكرتارية الوطنية للجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع لقاءها الدوري يوم الجمعة 16 يناير 2026 بالرباط، في سياق دولي وإقليمي يتسم بتصاعد منسوب العدوانية الإمبريالية والصهيونية، وتكريس منطق الهيمنة والعربدة السياسية والعسكرية على حساب سيادة الشعوب وحقها في تقرير مصيرها.

وتوقفت السكرتارية عند التطورات الدولية الخطيرة، وعلى رأسها التدخل السافر للولايات المتحدة الأمريكية لاختطاف رئيس دولة فنزويلا وزوجته، في سلوك عدواني يضرب عرض الحائط كل الأعراف الدولية، إلى جانب تهديداتها المتواصلة لإيران في إطار سياسة الابتزاز والحصار والعدوان. كما أدانت الاعتداءات الصهيونية المتكررة على كل من لبنان وسوريا، والدعم الصهيوني لمشاريع تقسيم وتجزيء دولة الصومال بما يخدم أجندات الهيمنة وزرع الفوضى بالمنطقة.

وفي ما يتعلق بالقضية الفلسطينية، سجلت السكرتارية بقلق بالغ الاستباحة المستمرة لباحات المسجد الأقصى من طرف المستوطنين تحت حماية جيش الاحتلال، في إطار مخطط تهويدي صهيوني ممنهج، كما نبهت إلى التوسع الاستيطاني المتسارع وسياسة التهجير القسري التي تستهدف الفلسطينيين في القدس والضفة الغربية، بهدف فرض واقع ديمغرافي بالقوة وتصفية الوجود الفلسطيني التاريخي.

كما وقفت السكرتارية عند تطورات الوضع في الضفة الغربية من اقتحامات واعتقالات واغتيالات، ووضع الأسرى الفلسطينيين داخل سجون الاحتلال وما يتعرضون له من تعذيب وتجويع وانتهاك صارخ لكل القوانين والمواثيق الإنسانية.

وفي قطاع غزة، سجلت السكرتارية استمرار العدوان الصهيوني رغم الحديث عن اتفاقات لوقف إطلاق النار، وتكريس سياسة التجويع الممنهج والحصار الخانق، في ظل أوضاع صحية كارثية ونقص حاد في الأدوية والمستلزمات الطبية، ومعاناة متزايدة للسكان من البرد القارس الذي يفاقم مأساة الأطفال والنساء وكبار السن.

وعلى المستوى الوطني، تؤكد الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع استمرارها في أداء واجبها النضالي في مناهضة كل أشكال التطبيع ودعم الشعب الفلسطيني ومقاومته، مستنكرة تمادي الدولة في سياسة التطبيع، وخاصة التطبيع العسكري، في ضرب صارخ لإرادة المغاربة الرافضين له والمجاهرين بموقفهم التاريخي الثابت إلى جانب فلسطين.

كما تذكر السكرتارية بمحاكمة مناهضي التطبيع في قضية "كارفور"، والبالغ عددهم 13 مناضلاً، من بينهم أعضاء في السكرتارية الوطنية، حيث تقرر تأجيل جلسة الاستئناف إلى يوم 16 فبراير 2026، في محاولة واضحة لتجريم الفعل التضامني والنضال السلمي.

وتطالب الجبهة، مرة أخرى، بالكشف الكامل عن الحقيقة في الحادث الغامض الذي تعرض له المناضل سيون أسيدون وأدى إلى وفاته، وترتيب المسؤوليات السياسية والقانونية في هذا الملف. كما تعلن تضامنها المطلق مع المناضل البحريني إبراهيم شريف إبراهيم، الذي حُكم عليه بستة أشهر سجناً على خلفية مناهضته للتطبيع، وتعتبر ذلك دليلاً إضافياً على تجريم المواقف الإنسانية في عدد من الدول العربية.

كما تطالب الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع بإطلاق سراح مناضليها رضوان القسطيط ومحمد البوستاتي، ضحايا مناهضة التطبيع، وباقي معتقلي الرأي، مؤكدة أن الزج بالأحرار في السجون لن يوقف صوت الحق ولن يثني عن نصرة فلسطين.

وفي الختام، تعلن الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع عن عزمها عقد مجلسها الوطني يوم 1 مارس 2026 تحت شعار: «دورة المناضل سيون أسيدون»، في أفق تعزيز وحدة الصف وتطوير أدوات النضال الشعبي من أجل فلسطين ومناهضة التطبيع بكل أشكاله.

عاشت فلسطين حرة من النهر إلى البحر
ولا للتطبيع مع الكيان الصهيوني، دوما وأبدا.

السكرتارية الوطنية للجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع
الرباط، في 19 يناير 2026

بعض من التماس بين العملين النقابي والسياسي عبر التاريخ (الحلقة 15)

الحركة النقابية بعد الحرب العالمية الثانية بفرنسا

الهاشمي كبدة

من السمات التي ميزت الحركة النقابية بفرنسا بعد الحرب العالمية الثانية هي إعادة تشكيل الكونفدرالية العامة للشغل والكونفدرالية الفرنسية للشغيلة المسيحية والمساعي للوحدة النقابية. لكن هل حكمت الحرية تحقيق الوحدة النقابية؟ لقد عرض زعماء الكونفدرالية العامة للشغل على نظرائهم للكونفدرالية الفرنسية للشغيلة المسيحية الوحدة العضوية، غير أن الأخيرين واجهوا الوحدة العضوية بوحدة العمل التي لم تنجز في النهاية. وهكذا انتقلت المعركة من أجل الوحدة النقابية إلى القواعد العمالية حيث أطلقت الكونفدرالية العامة للشغل شعار «مقاولة واحدة، نقابة واحدة»، ساعية إلى قضم أعضاء من الكونفدرالية الفرنسية للشغيلة المسيحية(1).

كان زعماء الكونفدرالية العامة للشغل، كنظرائهم للكونفدرالية الفرنسية للشغيلة المسيحية، مناوئين خلال سنتي 1944 و1945 لأي حركة مطلبية احتجاجية. ولقد دعا هؤلاء إلى الزيادة في الإنتاج من أجل تسريع المجهود العسكري وتسريع نهضة البلاد. وكان يتعين على لجان المقاولات، المحدثة بموجب أمر صادر عن الحكومة المؤقتة، ان توفر، ضمن تفكير الحاكمين، إطارا قانونيا للتعاون بين الزعماء النقابيين والسلطات. وكان النقابيون يأملون ان يجعلوا من هذا التعاون نقطة انطلاق لرقابة عمالية على وحدات الإنتاج. لذا، وخلال شهور، قادت الحركة النقابية الفرنسية بمعية الشغيلة حملة لتحفيز الإنتاج مماثلة للتي قامت بها الحركة النقابية في الاتحاد السوفياتي. وبلغ الأمر بالزعماء الشيوعيين، أحيانا، حد إدانة الإضراب باعتباره «سلاحا في يد الاحتكارات». ومع ذلك تم الحفاظ على الفطرة المطلبية الاحتجاجية في الأوساط التي ظلت وفية للحركة النقابية ذات التوجه الأناركي(2).

غادة التحرير، تمسكت أغلبية الكونفدرالية العامة للشغل بإقصاء، عبر عملية التطهير، كل من ضبط تورطه مع الاحتلال. ومقابل الدعم الذي قدمته للحكومة، استفادت الحركة النقابية، فضلا عن زيادة في الأجور، من مكاسب أخرى. فقد وفر ألكسندر باروديّ، وزير الشغل، للكونفدرالية العامة للشغل وللكونفدرالية الفرنسية للشغيلة المسيحية احتكارا حقيقيا على حساب الكونفدرالية العامة للأطر التي كانت لا تأوي إلا الشغيلة التقنية. ومع ذلك كان حجم العضوية فيها يفوق حجم العضوية في منافستيها. وظفرت النقابات بأغلبية مقاعد لجان التطهير المهني والإداري، مع الإشارة إلى أنه سبق للكونفدرالية العامة للشغل وللكونفدرالية الفرنسية للشغيلة المسيحية أن تمثلتا، منذ بداية الاحتلال، في المجلس الوطني للمقاومة، وكانتا تحظيان بمناداة في الجمعية الاستشارية المؤقتة. وقاد النقابي لاكوست، الأمين العام السابق لفيدرالية الموظفين، وزارة الإنتاج الصناعي من شتنبر 1944 إلى نونبر 1945. وفي ماي 1945، ندي على نقابي آخر، بينو العائد من المنفى، لشغل منصب وزير التموين. وكلاهما أصبحا في أكتوبر 1945 نائبين في البرلمان عن الحزب الاشتراكي القطاع الفرنسي للأممية العمالية(3).

مارس النقابيون مزيدا من النفوذ في الجمعية التأسيسية الأولى. وفرضوا، بفضل الدعم الذي وفرته لهم مجموعة الحزب الاشتراكي القطاع الفرنسي للأممية العمالية والمجموعة الشيوعية، الكثير من التأميمات التي نادى بها برنامج الكونفدرالية العامة للشغل. وجاءت صيغة الإدارة الثلاثية الأعضاء مطابقة لملتمس المجلس الاقتصادي للشغل لسنة 1920. وحدث أن تخطت التمثيلية النقابية ثلث العضوية في المجالس وذلك بفضل تواجد النقابيين فيها بصفتين: تمثيل المرتفقين وتمثيل القطاعات الحكومية. وفي نونبر 1945، نادى الجنيرال دوغول الشيوعيين لتولي بدورهم حقائب وزارية. وهكذا عهد لكروازات، من فيدرالية قطاع المعادن، بوزارة الشغل. وعهد لبول، من فيدرالية الإنارة، بوزارة الإنتاج الصناعي. ومن ثمة بدا التأثير الحزبي يوصم الحياة النقابية. فالحركة الجمهورية الشعبية منذ نشأتها، كانت تربط علاقات جيدة مع الكونفدرالية الفرنسية للشغيلة المسيحية التي قبل بعض أعضائها الترشح إلى الانتخابات العامة تحت يافطة الجبهة. وداخل الكونفدرالية العامة للشغل نما التوجه الشيوعي على حساب المسمى سابقا التوجه الكونفدرالي. ومثل الشيوعيون في أشغال مؤتمر هذه المركزية، المنعقد في شهر أبريل من سنة 1946، خمسة أرباع المؤتمرين، غير انهم، عوض المطالبة بحصة في مناصب المكتب التنفيذي تناسب حجمهم، فضلوا الحفاظ على المساواة في التمثيلية (4).

غير أن هذا التقارب بين الحركة النقابية والنظام السياسي القائم سرعان ما تبدد، إذ عاد الحراك الاحتجاجي ليعم المشهد النقابي الفرنسي منذ الشهر الثالث من الفصل الثاني من سنة 1946. فابتداء من نهاية شهر ماي من هذه السنة، استعاد التيار الشيوعي في الكونفدرالية العامة للشغل مواقفه المطلبية الاحتجاجية. فهل تكون لديه انطباع بأن الجماهير العمالية سئمت من انتظار النهوض بأوضاعها؟ هل رغب في جعل من التحريض سلاحا ضد الأغلبية الحكومية وضد سياستها الاقتصادية؟ ولقد أدى هذا التكتيك الجديد إلى طرد، في شهر ماي 1947، الوزراء المحسوبين على التوجه الشيوعي من حكومة رامادييه(a). واشتد، ابتداء من تلك اللحظة، التحريض المطلبي الاحتجاجي. وعرف ثلاث مراحل قصوى: الأولى خلال صيف 1947 مع إضراب عمال قطاعي المناجم والسكك الحديدية؛ والثانية أثناء شهري نونبر ودجنبر 1947 بعد الإعلان عن مخطط مارشال وتشكيل مكتب الاتصال للأحزاب الشيوعية والعمالية (مكتب حل محل الأممية الشيوعية الثالثة التي تفككت)؛ والثالثة في شهر أكتوبر 1948 مع الإضراب العام لعمال قطاع المناجم. غير أن حكومة شومان(b) صمدت أمام إضرابات خريف 1947، متهمة إياها بكونها تكتسي طابعا سياسيا. وانتهت تلك الإضرابات باستئناف العمل دون أن يبرم أي اتفاق بين الحكومة وقادة الكونفدرالية العامة للشغل. ولم تستسلم أيضا حكومة كوي(c) أمام إضراب عمال قطاع المناجم. وعلى طول تلك الفترة بأكملها، بدت المقاولات والقطاعات الصناعية المؤممة على أنها توفر أرضية خصبة للإضرابات(5).

وعكس مساعي الوحدة، عاد التفتت ليصيب الجسم النقابي الفرنسي. فانطلاقا من شهر أبريل 1946، عرفت الكونفدرالية العامة للشغل ضعفا جراء انشقاقات عدة. فقد تم إنشاء كونفدرالية وطنية للشغل كان قادتها ذوي توجه ليبرالي. وفي أعقاب إضراب شهري يوليوز وغشت 1946، الذي تمت محاربته من طرف الفيدرالية البريدية المنضوية تحت لواء الكونفدرالية العامة للشغل، تشكلت الفيدرالية النقابية المستقلة للبريد والتليفون والتليغراف. وجراء إضرابات الأسابيع السابقة، والخلافات داخل الكونفدرالية العامة للشغل، طفت إلى السطح في 19 دجنبر 1947 كونفدرالية جديدة «الكونفدرالية العامة للشغل–القوة العمالية». وقد انضمت إليها لاحقا الفيدرالية النقابية المستقلة للبريد والتليفون والتليغراف. وأخذت بعض من التنظيمات النقابية المستقلة مسافة من المركزيات النقابية الكبرى، على سبيل المثال نقابة سائقي الميترو وفيدرالية التربية الوطنية(6).

وعرفت الكونفدرالية الفرنسية للشغيلة المسيحية كيف تحافظ على وحدتها، ومع ذلك ظهرت في صفوفها توجهات متعارضة بما فيها الأقلية التي كانت تأمل في ان تبقى هذه المركزية في مسافة من الجبهة الجمهورية الشعبية. كما كانت تأمل في ان تفقد طابعها العقائدي، وفي أن تنتظم على شكل فيدراليات للصناعة مفتوحة في وجه كل العمال والمستخدمين والأطر مهما كانت معتقداتهم. وخلال المؤتمرات المتعاقبة للكونفدرالية الفرنسية للشغيلة المسيحية من 1945 إلى 1947، تمكنت الأقلية من تمرير قرار التنافي بين الولاية السياسية والولاية النقابية. وتمكنت أيضا من تعديل القانون الأساسي لهذه المركزية بما يلغي الإشارة إلى مرجعية الرسائل البابوية. وفي مؤتمر ماي 1955، نالت تلك الأقلية 39،50 % من الأصوات، غير أنها لم تتمكن من الظفر بالأغلبية في الأجهزة التقريرية والتنفيذية. وفي 1957، بدت بأنها تكن تعاطفا مع الاشتراكية الديمقراطية، لكن، بالنسبة لها، فالحزب الاشتراكي القطاع النقابي للأممية العمالية لم يكن يعكس الصورة الوفية عن هذه الاشتراكية الديمقراطية (7).

تضاربت الآراء حول حجم العضوية في مختلف المنظمات القائمة على الساحة النقابية الفرنسية. ربما كانت الأرقام التي صرحت بها النقابات أكبر من الأرقام الواقعية. ففي 1946، أكدت الكونفدرالية العامة للشغل أنها وزعت 6369000 بطاقة على منخرطيها. وفي نفس الفترة، تحدثت الكونفدرالية الفرنسية للشغيلة المسيحية عن استحواذها على عضوية أو تعاطف 800000 شغالا. غير أنه في مؤتمر الكونفدرالية العامة للشغل المنعقد في أكتوبر 1948، تم الوقوف، أثناء فحص العضوية، على توزيع 4071000 بطاقة. وفي 1951 لم يبطق إلا 3615000 عاملا. وكان المناضلون يشتكون من أن العديد من الأعضاء، بعد تسلمهم لبطائق الانخراط، يتخلون عن التسوية المنتظمة للوجبات الشهرية. وادعت مركزية القوة العمالية انتساب 1500000 عاملا إلى صفوفها برسم 1948 ليتهاوى حجم العضوية هذا في 1951 إلى مليون منخرط. بينما لم تدلي الكونفدرالية الفرنسية للشغيلة المسيحية بأي رقم عن الكتلة العمالية التي بطقتها. ولم تكن القوة الانتخابية للنقابات خلال الاستحقاقات المهنية متناسبة بالضرورة مع أعداد المنخرطين التي صرحت بها. وعلى سبيل التوثيق، كشفت نتائج الانتخابات المهنية للتمثيل في الأجهزة التقريرية للضمان الاجتماعي ظفر المركزيات النقابية الفرنسية بتمثيليات متباينة. فخلال انتخابات سنوات 1947، 1950، 1955، حظيت الكونفدرالية العامة للشغل بأحجام، على التوالي، 59،27 %، 43.50 %، 43،20 %؛ ونالت الكونفدرالية الفرنسية للشغيلة المسيحية الحصص، على التوالي، 26،36 %، 21،30، 21،30، 20،80 %؛ بينما لم تحصل مركزية القوة العمالية، التي تأسست في نهاية 1947، إلا على نسبتي، على التوالي، 15،20 %، 16،10 %(8).

بالرغم من تقلص عضويتها، وبالرغم من تأثرها في قوتها النضالية، احتفظت الكونفدرالية العامة للشغل بأفضل طاقة انتخابية في عدد من انتخابات لجن المقاولات وفي الانتخابات المهنية في القطاعات المؤممة (باستثناء قطاع الأبناك). فخلال شهر غشت من 1953، اندلعت فجأة حركة إضرابات واسعة النطاق في الخدمات العمومية (السكك الحديدية، الكهرباء، الغاز ...)، والتي بدت منقلبة ضد السياسة المالية والاجتماعية لحكومة لانييل(d) مما اصاب المركزيات النقابية الكبرى بالذهول. غير أنه، عكس الحركات الاحتجاجية السابقة، لم تترجم نهاية الإضراب، المظفر جزئيا، إلى تدفق دائم وكثيف لأعضاء جدد نحو النقابات. وأدت أحداث المجر (أكتوبر–نونبر 1956) إلى تراجع في حجم الأصوات التي حصلت عليها الكونفدرالية العامة للشغل في الانتخابات المهنية. لكن سنة فيما بعد، بدا استعادتها لجزء كبير من النفوذ الذي فقدته، لاسيما وأنها أفلحت في قيادة مختلف المركزيات النقابية، الكونفدرالية الفرنسية للشغيلة المسيحية والقوة العمالية وحتى الكونفدرالية العامة للأطر، إلى القبول، بشروط معينة، بوحدة العمل المطلبي الاحتجاجي(9).

(1) Georges LEFRANC، Le syndicalisme en France، Paris، P. U. F.، 1953.

(2) Georges LEFRANC، Le syndicalisme dans le monde، Paris، P. U. F.، 1958.

(3) Georges LEFRANC، Le mouvement syndical : de la Libération aux événements de mai–juin 1968، Paris، Payot، 1969.

(4) Michel DREYFUS، Histoire de la CGT، Bruxelles، Éditions Complexe، 1995.

(5) Stéphane SIROT، La grève en France : une histoire sociale (XI–Xème–XXème siècle)، Paris، Odile Jacob، 2002.

(6) Michel DREYFUS، Histoire de la CGT، Bruxelles، Éditions Complexe، 1995.

(7) Gérard ADAM، La CFTC، histoire politique et idéologique : 1940–1958، Armon Colin، Paris، 1964.

(8) Georges LEFRANC، Le syndicalisme dans le monde، Paris، P. U. F.، 1958.

(9) Idem.

(a) حكومة تشكلت بعد الانتخابات الرئاسية الفرنسية ل 16 يناير 1947، ودبرت الشأن العام لأقل من تسعة أشهر.

(b) حكومة تولت تدبير الشأن العام الفرنسي من 24 نونبر 1947 إلى 19 يوليوز 1948.

(c) حكومة أدارت الشأن العام الفرنسي من 11 شتنبر 1948 إلى 05 أكتوبر 1949.

(d) حكومة تشكلت في 28 يونيو 1953 وتولت تدبير الشأن العام الفرنسي لنصف سنة ونيف.

العدوان الإمبريالي على فنزويلا:

تعبير عن الأزمة البنيوية الخطيرة للرأسمال المالي الاحتكاري الأمريكي في ظل التحولات الجيوسياسية في العالم

جمال براجع

لا يمكن فهم العدوان الإمبريالي الأمريكي على جمهورية فنزويلا البوليفارية فجر يوم السبت 3 يناير 2026 واختطاف رئيسها الشرعي نيكولاس مادورو خارج وزوجته خارج سياق لحظة الاختناق الحاد للاقتصاد الأمريكي من جراء الأزمة البنيوية العميقة والمتفاقمة التي تعرفها الرأسمالية الأمريكية المترنحة في دوامة ركود وكساد اقتصادي ومالي كبير وعجز مالي وأزمة ديون متراكمة تتجاوز 34 تريليون دولار وتراجع ملحوظ للدولار كعملة بدأت تفقد مركزيتها وقيمتها في التجارة والادخار على الصعيد العالمي بسبب لجوء العديد من الدول، وخصوصا الصاعدة منها، إلى:

-الاعتماد على عملات بديلة للدولار (التعامل بالعملات الوطنية في التبادل التجاري سواء بين الدول أو المجموعات الدولية مثل مجموعة «لبريكس» التي بدأت عمليا في تنفيذ اتفاقها على إنهاء التعامل بالدولار (تمثل المجموعة 44./. من إنتاج النفط العالمي20+ ./. من التجارة العالمية 40+./. من الناتج المحلي الإجمالي العالمي سنة 2025 + أكثر من نصف براءات الاختراع المسجلة عالميا بين 2009 و2023) بالإضافة إلى العملات الرقمية (الرنمينبي الصيني مثلا) مما يعني بداية نهاية هيمنة الدولار على الأسواق التجارية والمالية الدولية وخاصة أسواق الطاقة وهو ما يهدد نظام» البترودولار» المهيمن على هذه الأسواق منذ بداية سبعينيات القرن الماضي، ويضعف الإقبال على الدولار كعملة مهيمنة على الادخار والاحتياطات المالية للدول والمؤسسات المالية وعلى المعاملات التجارية والمالية الدولية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

– اللجوء إلى اعتماد أنظمة بديلة للتحويلات والمعاملات المالية العابرة للحدود للتحرر من هيمنة نظام « السويفت» الأمريكي مما يعني تجريد الولايات المتحدة من أهم سلاح اقتصادي جيوسياسي، إلى جانب الدولار، للتحكم في التدفقات والسيولة المالية على الصعيد العالمي، وبالتالي في الاقتصاد العالمي، وفرض العقوبات الاقتصادية والمالية على الدول والكيانات الاقتصادية المنافسة أو المغضوب عليها عبر العالم لضمان استمرار هيمنتها وقيادتها للعالم، بما فيها تجميد الأصول السيادية لدول مثل روسيا وفنزويلا وإيران (تجميد 300 مليار دولار من الأصول الروسية).

إننا، إذن، أمام تحول عميق، بوتيرة تدريجية لكن متصاعدة، يتجه على المستوى الاستراتيجي نحو تأسيس نظام مالي ونقدي جديد تقوده الصين في اتجاه تقعيد نظام اقتصادي متعدد الأقطاب ينهي الهيمنة الاقتصادية المالية للولايات المتحدة الأمريكية وبالتالي احتكارها للقرار السياسي والاقتصادي العالمي.

كما لا يمكن فهم العدوان الأمريكي على فنزويلا خارج التصور الجيوسياسي للإدارة الأمريكية الفاشية بقيادة الرئيس ترامب والذي تعكسه «استراتيجية الأمن القومي الجديدة». فهذه الاستراتيجية تعيد تعريف معنى الأمن القومي الأمريكي خارج ضوابط وقواعد العولمة الليبرالية التقليدية والنظام الدولي القديم (القوانين والمواثيق الدولية، الأمم المتحدة ومؤسساتها، حلف النيتو...) الذي نشأ بعد الحرب العالمية الثانية تحت إشراف الولايات المتحدة الأمريكية نفسها، والذي أصبح عائقا أمام المصالح الأمريكية في العالم، ولا يخدم استمرار الهيمنة الأمريكية في ظل صعود قوى اقتصادية جديدة، وعلى رأسها الصين، عرفت كيف تستغل العولمة الليبرالية ومنظمة التجارة العالمية لتكتسح الأسواق العالمية بما فيها أسواق أمريكا الشمالية وأمريكا اللاتينية.

وتتأطر استراتيجية الأمن القومي الجديدة بالشعار الترامبي» أمريكا أولا» أو» أمريكا العظمى مرة أخرى». وهو شعار يكشف ويعكس التوجه الاستعماري الفاشي الترامبي الذي يشتغل خارج أية ضوابط سياسية أو قانونية أو أخلاقية، سواء داخل الولايات المتحدة حيث تتم عسكرة المدن تحت ذريعة ملاحقة المهاجرين غير الشرعيين وطردهم والإجهاز على الحقوق المدنية وتهميش المؤسسات الدستورية والقوانين لفائدة ديكتاتورية سافرة للرئيس ترامب، أو خارجيا عبر سياسة القوة والعدوان على الدول المناهضة والمعارضة للسياسات الامبريالية الأمريكية وحصارها وفرض العقوبات عليها والتدخل السافر في شؤونها الداخلية كإيران وكوبا وكولومبيا والمكسيك ... والإطاحة بأنظمتها كما وقع في سوريا، وكما يجري التحضير له في إيران. ولم تسلم من هذا التغول الامبريالي حتى حلفاء الولايات المتحدة مثل كندا التي هدد ترامب بضمها والدانمارك التي هدد بضم جزيرتها كرينلاند.

إن الهدف الأساسي من هذه الاستراتيجية الجديدة، إذن، هو إعادة بناء الهيمنة الأمريكية الشاملة اعتمادا على القوة العسكرية والعقوبات الاقتصادية بما يمكن الشركات الاحتكارية الأمريكية من السيطرة على الأسواق والموارد الاستراتيجية وخاصة النفط والمعادن النادرة في ظل المنافسة القوية للصين التي تمكنت خلال العقود الأخيرة من تحقيق تطور اقتصادي وتكنولوجي وعلمي قوي ومتصاعد، واكتساح كبير للأسواق العالمية سواء على مستوى التجارة أو على مستوى الاستثمارات المالية الضخمة لربط الصين بالعالم في إطار المشروع الصيني الاستراتيجي « الحزام والطريق». هذا التطور والاكتساح الصيني (31./. من الإنتاج الصناعي 42-./. من سلاسل التوريد المتقدمة- فائض تجاري قياسي 1،2 تريليون دولار سنة 2025) أصبح يهدد بإزاحة الولايات المتحدة من عرش التفوق الاقتصادي والتكنولوجي وقيادة العالم خلال العقود المقبلة. وهو ما يعتبره ترامب تهديدا وجوديا حقيقيا يجب مواجهته بكافة الوسائل دون الدخول في حرب عسكرية مباشرة مع الصين، بل عبر الحرب التكنولوجية والجمركية والتجارية لخنق تجارتها واستثماراتها والإطاحة بالأنظمة الصديقة لها.

> العدوان العسكري الأمريكي على فنزويلا، إذن، ليس معزولا عما يشهده العالم من تحولات جيوسياسية عميقة تجد أساسها المادي فيما يعيشه نمط الإنتاج الرأسمالي في دول الغرب الإمبريالي، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، من أزمة بنيوية متفاقمة بسبب الميل المتواصل لمعدل الربح نحو الانخفاض وتهافت «الاقتصاد الوهمي» كتعبير عن أزمة الرأسمال المالي الاحتكاري الإمبريالي الذي يتجه نحو الفاشية على المستوى السياسي والعسكري.

وفي هذا السياق يأتي تفعيل مبدأ «مونرو» الاستعماري، بصيغته الجديدة، في أمريكا اللاتينية (غرب الكرة الأرضية)، التي تعتبرها الولايات المتحدة الأمريكية مجالها الحيوي التاريخي، عبر العدوان على فنزويلا للإطاحة بنظامها الوطني، وتهديد كوبا وكولومبيا والمكسيك وغيرها، ودعم الأنظمة والتوجهات اليمينية الفاشية بالقارة.

فالعدوان العسكري الأمريكي على فنزويلا، إذن، ليس معزولا عما يشهده العالم من تحولات جيوسياسية عميقة تجد أساسها المادي فيما يعيشه نمط الإنتاج الرأسمالي في دول الغرب الإمبريالي، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، من أزمة بنيوية متفاقمة بسبب الميل المتواصل لمعدل الربح نحو الانخفاض وتهافت «الاقتصاد الوهمي» كتعبير عن أزمة الرأسمال المالي الاحتكاري الإمبريالي الذي يتجه نحو الفاشية على المستوى السياسي والعسكري.

إن صعود اليمين الفاشي في الولايات المتحدة الأمريكية ونهج إدارة ترامب السياسة الإمبريالية «العارية» هو تعبير وإجابة سياسية وإيديولوجية على أزمة هذا الرأسمال المالي الاحتكاري وأداة لتدبير تناقضاته البنيوية لتجنب انفجارها.

مما يجعل مواجهة الامبريالية، وعلى رأسها الإمبريالية الأمريكية، كتناقض رئيسي في المرحلة الحالية، ضرورة تاريخية بالنسبة للشعوب وقواها التحررية والثورية والدول الوطنية المناهضة للإمبريالية. وهذا ما يستدعي تعبئة الشعوب والطبقة العاملة عبر العالم للنضال ضد الغطرسة الامريكية وأدواتها وعلى رأسها الكيان الصهيوني والأنظمة الاستبدادية الرجعية العميلة، وتكثيف الجهود والتعاون والنضال من أجل بناء جبهة عالمية ضد الإمبريالية.

17/01/2026

«الصحة في المغرب: بين خطاب الدولة الاجتماعية ومسار الخوصصة الإقصائي»

يُعدّ الحق في الصحة أحد أعمدة منظومة حقوق الإنسان، ليس باعتباره امتيازًا تمنحه الدول لمواطنيها، بل حقًا أصيلًا ومُلزمًا قانونيًا وأخلاقيًا، كرّسته المواثيق الدولية والإقليمية منذ منتصف القرن العشرين. غير أن الاعتراف المعياري بهذا الحق يطرح سؤالًا جوهريًا لا يقل أهمية: إلى أي حد تلتزم الدول، ومنها المغرب، بتحويل هذا الحق من نصوص مُلزمة إلى واقع ملموس؟

تنص المرجعيات الدولية على أن الحق في الصحة حق غير قابل للتجزئة، مرتبط بالماء والغذاء والسكن والبيئة السليمة؛ ويخضع لمبدأ التحقيق التدريجي، لكن مع التزامات فورية، أبرزها منع التمييز واتخاذ خطوات ملموسة؛ كما يُخضع الدول لآليات رقابة دولية، من خلال التقارير الدورية، وآليات الشكاوى، والإجراءات الخاصة.

وعليه، فإن السؤال لم يعد: هل المغرب يعترف بالحق في الصحة؟ بل أصبح: إلى أي مدى يحترم المغرب، ويحمي، ويُعمل هذا الحق فعليًا؟

فرغم مصادقة المغرب على أغلب الصكوك الدولية ذات الصلة، ورغم التنصيص الدستوري على الحق في العلاج والحماية الاجتماعية، فإن الواقع الصحي يكشف عن فجوات عميقة: غلاء الدواء، ضعف الولوج من خلال تهميش وضرب القطاع العمومي مقابل تشجيع القطاع الخاص، تفاوت مجالي صارخ، وضغط متزايد على الطبقات الشعبية.

هذه المؤشرات تطرح إشكالًا سياسيًا وحقوقيًا جوهريًا: هل يتم التعامل مع الصحة كحق إنساني غير قابل للمساومة، أم كخدمة خاضعة لمنطق السوق والقدرة الشرائية؟

تعود الجريدة إذن في عدد هذا الملف لمساءلة السياسات العمومية حول مدى إعمالها للحق في الصحة، فالمواثيق لا تكتسب معناها الحقيقي إلا حين تنعكس في حياة الناس، وحين يصبح العلاج متاحًا دون تمييز، والدواء في المتناول، والكرامة الإنسانية مصونة. أو بصيغة أوضح هل أوفى المغرب فعلًا بالتزاماته الدولية في مجال الحق في الصحة، أم أن الفجوة بين النص والواقع ما تزال أوسع من أن تُغطّيها الخطابات؟

الصحة العمومية: استراتيجية الخوصصة ما تزال مستمرة

> عزيز شوقي

لا بدّ من الرجوع على الأقل إلى سنوات الثمانينيات لفهم الأزمة الراهنة التي يعرفها نظام الصحة العمومية. فقد تميّزت تلك السنوات بسياق وطني ودولي استثنائي. فعلى الصعيد الوطني، كانت الأزمة الاجتماعية والاقتصادية والمالية تكشف عُري دولة قائمة أساسًا على الافتراس والقمع، دولة صادرت الاستقلال لتضع نفسها في خدمة القوى الإمبريالية. وقد تفاقمت هذه الأزمة الداخلية بسبب عدة سنوات من الجفاف. وجاء تدخل المؤسسات المالية الدولية، ولا سيما صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، لإنقاذ دولة المخزن وفرض سياسات ما سُمّي بالتقويم الهيكلي (PAS)، التي تقوم على انسحاب الدولة من المجال الاقتصادي، أي خوصصة الخدمات العمومية وتعزيز إدماج الاقتصاد المغربي في التقسيم الدولي للعمل. وقد تُرجم ذلك في تزايد مطّرد لاتفاقيات التبادل الحر، وفي تعميق التبعية الخارجية، خصوصًا تجاه الاتحاد الأوروبي.

أما على الصعيد الدولي، فقد كانت تلك الفترة مرحلة انهيار الكتلة السوفياتية، وسقوط جدار برلين، والموجة الكبرى النيوليبرالية، مع الشعار الشهير لمارغريت تاتشر: «There is no alternative» (لا بديل). ووفق هذا الشعار، كان ينبغي إخضاع كل شيء لقانون العرض والطلب، أي للسوق، بما في ذلك قطاعا التعليم والصحة. ويُعدّ برنامج التقويم الهيكلي بالمغرب الصيغة المحلية لهذه الهجمة النيوليبرالية التي جسدها الثنائي تاتشر–ريغان، كما عبّر عنها فوكوياما الذي رأى في فشل التجربة السوفياتية «نهاية للتاريخ»، وبالتالي انتصارًا نهائيًا للرأسمالية على الصعيد العالمي. ومنذ تلك المرحلة، لم يتوقف المغرب عن تطبيق سياسات اقتصادية نيوليبرالية (وهي في الواقع «ليبرالية اقتصادية سلطوية» أو «نيومخزن»). غير أن هذا التوجه نحو الليبرالية، حتى على المستوى الاقتصادي، تبيّن أنه شبه مستحيل، بل انتحاري بالنسبة لدولة المخزن، بالنظر إلى طبيعتها الافتراسية التي تتغذى من التحكم والفساد بالمعنى الواسع للكلمة (الفساد والاستبداد).

وبعد أكثر من ثلاثة عقود، جاءت الأزمة الصحية سنة 2020 لتكشف بوضوح الحالة الكارثية التي يوجد عليها نظام الصحة العمومية. ومع ذلك، لم يتم التخلي عن الهدف الاستراتيجي المتمثل في انسحاب الدولة. فبعد تجربة SEGMA (مصالح الدولة المسيرة بشكل مستقل) كخطوة أولى نحو خوصصة قطاع الصحة العمومية، شرعت دولة المخزن في اعتماد صيغة جديدة هي GST (التجمعات الصحية الترابية)، باعتبارها مؤسسات عمومية، على غرار «الأكاديميات الجهوية» في قطاع التربية الوطنية أو الشركات الجهوية متعددة الخدمات في مجالي الماء والكهرباء. وتشكل GST صيغة تنظيمية انتقالية يفترض أن تقود نحو نمط تدبير خاص للصحة. ويقود هذه التجمعات مجلس إدارة مفتوح أمام الفاعلين الخواص، مع مشاركة شكلية ورمزية لمهنيي الصحة. كما ستُسهّل GST إبرام العقود والتفويتات في الأصول، مثل المستشفيات وباقي البنيات الصحية. وبعد التجربة النموذجية في جهة طنجة–تطوان–الحسيمة، يُنتظر تعميم GST تدريجيًا على مجموع الجهات. غير أن مسار إرساء هذه التجمعات يتسم بغياب تام للشفافية، ويهدد في الآن نفسه مهنيي الصحة في حقوقهم ومكتسباتهم، كما يهدد المواطنين في حقهم في الولوج العادل إلى خدمات صحية ذات جودة. ويأتي قانون المالية لسنة 2026 مندرجًا في هذا المسار (انظر الجدول أسفله).

قانون المالية 2026: مقارنة بين وزارة الصحة ووزارة الداخلية

البيان	2025	2026	التغير
وزارة الصحة			
(1) المناصب المالية للصحة العمومية	6.500	8.000	+23.07%
(2) المناصب المالية لوزارة الداخلية	7.744	13.000	+67.87%
(3) مجموع المناصب المالية للميزانية العامة	28.906	36.895	+23.63%
(4) نسبة (1)/(3)	22.48%	21.68%	– 0.8%
(5) نسبة (2)/(3)	26.79%	35.23%	+8.44%
xxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxx	xxxxxxxx	xxxxxxxxx	xxxxxxxxxx
(6) نفقات موظفي الصحة العمومية (بمليار درهم)	15،80	16،42	+3،92%
(7) نفقات المعدات والنفقات المختلفة للصحة العمومية (بمليار درهم)	7،77	11،43	+47،10%
(8) مجموع نفقات التسيير للصحة العمومية (بمليار درهم)	23،57	27،85	+18،15%
(9) نفقات الاستثمار في الصحة العمومية (بمليار درهم)	9	14،50	+61،11%
(10) مجموع نفقات التسيير والاستثمار للصحة العمومية (بمليار درهم)	32،57	42،35	+30،02%
(11) مجموع نفقات التسيير للميزانية العامة (بمليار درهم)	320،97	347،49	+8،26%
(12) مجموع نفقات الاستثمار للميزانية العامة (بمليار درهم)	128،52	136،10	+5،89%
(13) مجموع نفقات التسيير والاستثمار للميزانية العامة (بمليار درهم)	449،49	483،59	+7،58%
(14) نسبة (10)/(13)	7،24%	8،75%	+1،51%
(للصحة العمومية (بمليون درهم SEGMA 15) نفقات استغلال	785،25	623،25	– 20،63%
وزارة الداخلية			
(16) نفقات الموظفين بوزارة الداخلية (بمليار درهم)	35،88	39،83	+11%
(17) نفقات المعدات والنفقات المختلفة (بمليار درهم)	4،51	5،36	+18،84%
(18) مجموع نفقات التسيير (بمليار درهم)	40،39	45،19	+11،88%
(19) مجموع نفقات الاستثمار (بمليار درهم)	4،55	5،68	+24،83%
(20) مجموع نفقات التسيير والاستثمار (بمليار درهم)	44،94	50،87	+13،19%
(نسبة (20)/(13	10%	10،52%	+0،52%
حساب خصوصي للخزينة: (بمليار درهم) TVA حصة الجماعات الترابية من منتوج	51،26	57،60	+12،36%

تعليق:

فيما يخص وزارة الصحة، وعلى مستوى المناصب المالية، انتقل العدد في المطلق من 6.500 منصب سنة 2025 إلى 8.000 منصب سنة 2026، أي بزيادة مطلقة قدرها 1.500 (+23،07%). غير أنه عند مقارنة هذا التطور بإجمالي المناصب المالية، يتبيّن وجود تراجع نسبي سنة 2026 مقارنة بسنة 2025، أي –0،8%، إذ انتقلت نسبة مناصب الصحة العمومية من مجموع مناصب الميزانية العامة من 22،48% سنة 2025 إلى 21،68% سنة 2026. ويمكن تسجيل الملاحظة نفسها على مستوى نفقات التسيير والاستثمار للميزانية العامة في مجال الصحة العمومية. فرغم أن الزيادة المطلقة بلغت 30،02+%، فإن الزيادة النسبية لا تتجاوز 1،51%.

وبالمثل، إذا كان عدد المناصب المالية قد ارتفع من 6.500 سنة 2025 إلى 8.000 سنة 2026، أي بزيادة مطلقة قدرها 1.500 (23،07%)، فإن الزيادة المطلقة في نفقات الموظفين لم تتجاوز 3،92%+ سنة 2026 مقارنة بسنة 2025. ويبدو هذا الأمر غير منسجم إطلاقًا، إذ إن الفرق في نفقات الموظفين بين 2026 و2025 يبلغ حوالي 620 مليون درهم (16.420 – 15.800 مليون درهم)، أي بمعدل أجر شهري brut إجمالي/أو خام يقل عن 6.500 درهم لكل واحد من المناصب الجديدة البالغ عددها 8.000 منصب (؟!).

كما يُلاحظ أيضًا أنه في سنة 2026 ستعرف نفقات استغلال SEGMA التابعة للصحة العمومية انخفاضًا قدره –20،63%، حسب معطيات قانون المالية 2026. ومن جهة أخرى، وبالاستناد إلى أرقام قانون المالية 2026، فإن حجم نفقات الميزانية العامة (تسييرًا واستثمارًا) في مجال الصحة العمومية، للفرد الواحد في السنة، يبقى أقل من 1.000 درهم في السنة.

وتُظهر المقارنة مع المعالجة المالية لوزارة الداخلية الأولوية الدائمة الممنوحة لـ«الأمن» بالمعنى الضيق للكلمة. فهي باستمرار الوزارة المستفيدة الأولى من حيث عدد المناصب المالية، وكذلك من حيث نفقات التسيير. غير أنه ينبغي التأكيد على أن عدة حسابات خصوصية للخزينة تُدار من طرف وزارة الداخلية، ومن بينها الحساب الخصوصي المعنون بـ«حصة الجماعات الترابية من منتوج الضريبة على القيمة المضافة»، والذي تبلغ القيمة المتوقعة له سنة 2026 نحو 57،60 مليار درهم. وتمكّن هذه الحسابات الخصوصية وزارة الداخلية من تمويل أنشطة وصرف تعويضات إضافية لأعوان السلطة ومساعديهم، دون شفافية ودون إمكانية التتبع الميزانياتي.

الدولة الاجتماعية في المغرب: بين الخطاب السياسي والمؤشرات الصادمة

مقارنة دولية تكشف فجوة التمويل الصحي وغياب الحماية المالية للمواطنين

هذا المقال هو حصيلة مختصرة ومبسطة لمجهود علمي وترافعي قام به د. سعد الطاوجني(1) من مقالات وتدخلات في ندوات حول الموضوع ومقابلات نشرت في عدة منابر إعلامية، يمكن لمن أراد اطاعا أوسع العودة للمراجع المشار إليها أسفله.

مقدمة:

في عالم تتصاعد فيه المطالبة بالعدالة الاجتماعية، يبرز نموذج «الدولة الاجتماعية» كتعاقد جديد بين الحكومات والمواطنين، يرتكز هذا النموذج على ضمان الحقوق الأساسية في الصحة والتعليم والحماية. بينما تتسابق دول عديدة لتحقيق هذا النموذج، يقف المغرب عند مفترق طرق: هل هو دولة اجتماعية كما تعلن الخطابات الرسمية، أم أن الأرقام والمؤشرات الدولية تحكي قصة أخرى؟

المعيار العالمي: ما الذي يجعل الدولة «اجتماعية»؟

بحسب التعريف الدولي، خاصة لدى منظمة الصحة العالمية والبنك الدولي، لا يمكن وصف دولة ما بأنها «اجتماعية» إلا إذا التزمت بضمان ثلاث ركائز أساسية: حماية اجتماعية شاملة كحق غير قابل للتفاوض، وتغطية صحية تصل إلى 100% من السكان دون تمييز، وحماية مالية تمنع الأسر من السقوط في براثن الفقر بسبب نفقات العلاج. وهذا كله يرتكز على مبدأ واضح: تمويل عام قوي. حيث تحدد المنظمات الدولية عتبة دنيا للإنفاق الحكومي على الصحة لا تقل عن 6% من الناتج المحلي الإجمالي، مدعومة بنظام ضريبي عادل يقوم على مبدأ «القدرة على الدفع».

الاتفاقية رقم 102 بشأن المعايير الدنيا للضمان الاجتماعي (1952)

- التأمين الإجباري عن المرض
- تعويضات الصحة
- التعويضات عن حوادث الشغل
- التعويضات العائلية
- التعويضات اليومية عن الولادة
- معاش الشيخوخة
- معاش العجز
- معاش المتوفى عنهم
- التعويض عن البطالة

(التعويض عن فقدان الشغل)

- لم يوقع المغرب على الاتفاقية منذ الاستقلال
- إيداع وثائق التصديق في 14 يونيو 2019
- سارية المفعول اعتبارا من 14 يونيو 2020
- تحفظ المغرب عن تعويض عن البطالة
- من بين 65 اتفاقية صادق عليها المغرب ، 46 اتفاقية سارية .

الفجوة المالية: المغرب في ذيل القائمة الدولية

تكشف أحدث بيانات منظمة الصحة العالمية لعام 2023 صورة صادمة للمقارنة. فبينما تخصص الدول الاسكندنافية مثل السويد والنرويج ما يقارب 9% من ناتجها المحلي الإجمالي للصحة عبر الميزانية العامة، ويتم تمويل أكثر من 84% من الإنفاق الصحي فيها من أموال الضرائب، نجد المغرب متأخرا بشكل لافت.

فالإنفاق الصحي الحكومي لا يتجاوز 1.9% من الناتج المحلي الإجمالي، وفق إحصاءات وزارة الاقتصاد والمالية. وهذا الرقم الباهت يضع المغرب ليس فقط خلف جيرانه مثل تونس (3.2%)، بل وأيضا خلف الحد الأدنى العالمي بفارق هائل. النتيجة المباشرة لهذا التقصير تظهر في عبء مالي ضخم يتحمله المواطنون، حيث تمثل المدفوعات المباشرة من جيوب الأسر ما نسبته 52.9% من إجمالي فاتورة الصحة في البلاد.

الحسابات الوطنية للصحة سنة 2022 تظهر أن العبء الكبير في تكلفة العلاج تتحمله الأسر:

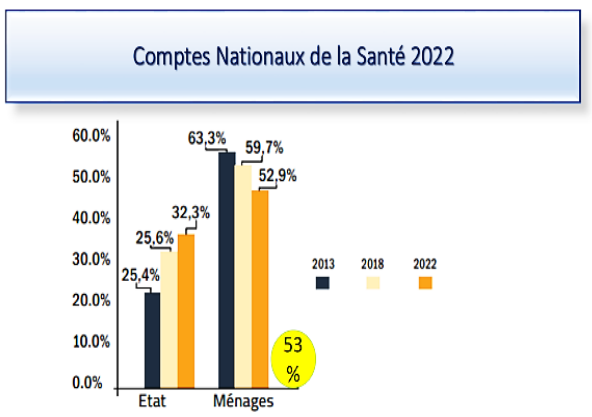

التغطية الصحية: وهم الإحصاءات مقابل واقع الإقصاء

رغم الإعلان عن تغطية صحية رسمية لنحو 86% من السكان عبر نظامي التأمين الإجباري (AMO) ونظام المساعدة الطبية (RAMED)، فإن تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لعام 2022 يكشف

←

أن أقل من 75% من المغاربة يستفيدون فعلياً من هذه الخدمات. هذه الفجوة التي تبلغ 23 نقطة مئوية بين الحق القانوني والتطبيق الفعلي تجعل من «الشمول» أو التعميم مجرد شعار.

ويكشف مؤشر التغطية الصحية الشاملة المشترك بين البنك الدولي ومنظمة الصحة العالمية أن المغرب يحصل على 62 نقطة فقط من 100، وهو أدنى من المتوسط العالمي البالغ 71 نقطة. والأشد خطورة، أن 12.7% من المغاربة ينزلقون تحت خط الفقر سنوياً بسبب النفقات الصحية، بينما تضطر 19.3% من الأسر إلى إنفاق أكثر من عُشر دخلها على العلاج، في انتهاك صارخ لتوصيات المنظمات الدولية التي تحذر من هذه النسب.

الوجه القاسي لعدم المساواة: فجوة جغرافية صارخة

لا تقتصر المأساة على الأرقام المجردة، بل تتجسد في تفاوت صارخ يهدد مبدأ العدالة الاجتماعية ذاته. فوفق إحصاءات المندوبية السامية للتخطيط، بينما تصل كثافة الأطباء في المناطق الحضرية إلى 15 طبيباً لكل 10 آلاف نسمة، فإن هذا الرقم يهبط إلى 1.7 طبيب فقط للمعدل نفسه في المناطق القروية. أي أن فرصة الحصول على رعاية طبية أساسية أقل بتسع مرات لمجرد كونك تعيش في الريف.

هذا التفاوت ليس جغرافياً فقط، بل هو اقتصادي وطبقي. فارتفاع نسبة الإنفاق الصحي إلى 11.2% من ميزانية الأسر الفقيرة، مقارنة بمتوسط وطني يبلغ 6.3%، يعني أن المرض يضرب الفقراء بقسوة مضاعفة، في دائرة مفرغة من المرض والفقر.

المقارنة المُذِلّة: دروس من دول قررت أن تستثمر في مواطنيها

عند مقارنة البنية التحتية المالية للدولة الاجتماعية، تظهر الهوة بشكل جلي. فالدول التي حققت نموذجاً ناجحاً، مثل تلك الاسكندنافية، تبني نظامها على عقد اجتماعي واضح: ضرائب مرتفعة وعادلة تقابلها خدمات شاملة وجودة عالية. حيث تصل الإيرادات الضريبية فيها إلى 45% من الناتج المحلي الإجمالي، ويوجه ربع هذا الناتج نحو الإنفاق الاجتماعي.

في المقابل، لا تتعدى الإيرادات الضريبية في المغرب 22.3% من الناتج، ويذهب للإنفاق الاجتماعي عامة أقل من 11%. هذا الفرق الهيكلي ليس حكاية أرقام، بل هو قصة خيارات سياسية. فالدول التي قررت أن تكون «اجتماعية» أولت الأولوية للصحة والتعليم في ميزانياتها، واعتبرت أن الاستثمار في البشر هو أساس التنمية الحقيقية.

خاتمة: هل نريد دولة اجتماعية حقاً؟

البيانات لا تكذب. المغرب لا يفي اليوم بأي من المعايير الخمسة الأساسية لدولة اجتماعية: لا في مستوى التمويل، ولا في شمولية التغطية، ولا في الحماية المالية للمواطن، ولا في العدالة الجغرافية، ولا في جودة الخدمات كما يعبر عن ذلك استياء 63% من المغاربة وفق المجلس الأعلى للحسابات.

التحول نحو دولة اجتماعية حقيقية ليس شعاراً يُرفع في المناسبات، بل هو مشروع وطني يتطلب إرادة سياسية حاسمة. إرادة تترجم إلى زيادة الإنفاق الصحي الحكومي بأربع نقاط مئوية على الأقل، وإصلاح ضريبي جذري يعيد توزيع الثروة، وتوحيد للأنظمة الصحية المهترئة، واعتبار الصحة حقاً أساسياً وليس سلعة.

السؤال الذي يطرح نفسه بقوة: هل هناك استعداد لاتخاذ هذه الخيارات الصعبة؟ أم أن الدولة الاجتماعية في المغرب ستظل خطاباً يسبق الفعل، وتسمية تسبق البنية، ووعوداً تعلن أكثر مما تنفذ؟

■ ع.ب

مراجع الموضوع لاطلاع أوسع:

- مفهوم الدولة الاجتماعية بين وهم الخطاب السياسي والواقع: النموذج المغربي. سعد الطاوجني
كتب هذا المقال تلبية لطلب مساهمة من مركز محمد بنسعيد أيت إيدير للأبحاث والدراسات في 25 يوليوز 2023
ونشر في مجلة الربيع العدد 15 لسنة 2023 من صفحة 32 الى 46.
- مشروع القانون الإطار الجديد للنظام الصحي: هل يبتعد النموذج المغربي عن الدولة الاجتماعية؟ بقلم الطاوجني سعد. مارايانا . 8 أكتوبر 2022
سعد الطاوجني، خبير في الدراسات السياسية والقانونية والاقتصادية في الصحة والحماية الاجتماعية.
- حوار مع الخبير في الدراسات السياسية والقانونية والاقتصادية في الصحة والحماية الاجتماعية مع الصحفية فرحانة عياش (متوفر على اليوتوب) بعنوان: ما هي النسبة الحقيقية للتغطية الصحية في المغرب؟ تضارب الأرقام بين الحكومة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ومؤسسات دستورية أخرى. حلقة يوم الجمعة 29 نوفمبر 2024. على ميدي1

(1): د.سعد الطاوجني مستشار ومحاضر في نظم الصحة واستراتيجية الحماية الاجتماعية. 39 سنة من الخبرة منها 30 سنة في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.
- أستاذ مُلحَق بجامعة محمد السادس متعددة التخصصات في بنجرير ومعهد الدراسات السياسية بباريس 2017/2018، وبجامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء، كلية الآداب بنمسيك، منذ 2017.
- مستشار قام بإعداد العديد من دراسات نظم الصحة في أفريقيا جنوب الصحراء لصالح مؤسسة محمد السادس للتنمية المستدامة (OCP 2015-2017).
- باحث ومؤلف لعدة منشورات: دراسات، مقالات، استشارات، مساهمات في أعمال جماعية في المجال الاجتماعي.
- إعداد دراسات استراتيجية للوحدات الطبية: دراسة قانونية ومؤسساتية، خطة عمل تجارية، ميزانيات، خطة عمل، نظام معلومات، تسعير التدخلات الطبية، المسؤولية المهنية الطبية...
- مقرر لجان نقاش حول السياسات العمومية.
- عضو في الاتحاد الجامعي لجمعيات حقوق المرأة.
- عضو في المجلس الوطني لترانسبارانسي- المغرب.
- عضو في المعهد المغربي للعلاقات الدولية.

النضال الأممي واجهة للدفاع عن القضية الفلسطينية ـ تجربة أسطول الصمود العالمي

نقدم في جزئين مساهمة الرفيقة خديجة رياضي في ندوة حول القضية الفلسطينية والتي نظمها فصيل الطلبة القاعديين التقدميين في اطار الاتحاد الوطني لطلبة المغرب ـ موقع تطوان، بتاريخ 24 دجنبر 2025،

في هذا العدد نقدم الجزء الأول ويتضمن:

1. معطيات حول الوضع في غزة
2. حصار غزة بين الأمس واليوم
3. الطابع الأممي للقضية الفلسطينية

1.معطيات عن الوضع في غزة الآن

منذ اعتماد قرار الأمم المتحدة بشأن غزة، لا يزال الوضع معقدًا في غزة والضفة، والتقتيل والتجويع مستمران. ورغم اعتماد هذا القرار، الذي يدعو ولو ظاهريا إلى وقف فوري لإطلاق النار وتقديم المساعدات الإنسانية، وحماية المدنيين، إلا أن التحديات على أرض الواقع لا تزال قائمة. فالعنف والقصف مستمران في عدد من المناطق. لم تصل إلا كمية ضئيلة من المساعدات الإنسانية، بينما الاحتياجات لا تزال هائلة، حيث يؤثر نقص الغذاء والماء والدواء على السكان المدنيين. وتعمل المنظمات الإنسانية في ظروف صعبة لتوفير الدعم الأساسي. حيث يواصل الاحتلال فرض قيود مشددة على الدخول والخروج، بما في ذلك المساعدات الإنسانية. مما أدى إلى نقص حاد في الأدوية والوقود والغذاء، حيث النظام الصحي على وشك الانهيار.

على الرغم من القرارات التي دعت إلى رفع الحصار، إلا أنها لم تُنفذ على أرض الواقع إلا استثناءات قليلة جدا حيث تمت الموافقة على زيادة محدودة في المساعدات تحت ضغط دولي، لكنها لا تزال غير كافية لتلبية الاحتياجات. إذ تمر بعض القوافل الإنسانية عبر مصر ولكن تحت رقابة صارمة.

ولا تزال غزة تعاني من أزمة جوع من صنع جيش الاحتلال. إذ يُظهر أحدث تقرير صادر عن التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي the IPC info مدى هشاشة المكاسب التي تحققت منذ بدء ما سمي بوقف إطلاق النار في أكتوبر الماضي. إذ لا يزال 1.6 مليون شخص يواجهون مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي الحاد.

وهي كارثة تستوجب المواجهة بسرعة مما يستوجب دخول الإمدادات على نطاق واسع، وتمكين العاملين في المجال الإنساني من أداء مهامهم. وهو ما تزال سلطات الاحتلال تمنعه في إطار استمرار سياسة إبادة الشعب الفلسطيني بغزة عبر استمرار قصف العديد من المناطق في غزة والتجويع الممنهج لسكانها.

ضربت عاصفة «بايرون» غزة، وأدت الأمطار الغزيرة والبرد القارس الذي جلبتها إلى مضاعفة المعاناة حيث تجمّد الناس في قطاع غزة من البرد حتى الموت. وحتى الأنقاض التي يختبئ وراءها الناس أغرقتها مياه الأمطار، فانهارت بقايا الجدران، مما زاد من الكارثة وعمق الآلام.

يقع كل هذا في الوقت الذي تقول فيه وكالة الأونروا أن لديها كميات غذاء تكفي لأكثر من مليون شخص، وطحين يكفي لكامل سكان قطاع غزة، لكنها محاصرة

وتنتظر السماح بدخولها إلى قطاع غزة، وهو ما يؤكد بدوره استمرار جرائم الإبادة من طرف الاحتلال عبر التجويع المقصود والممنهج.

جريمة الإبادة مستمرة ووجب على شعوب العالم الاستمرار في التضامن والدعم . بل وتقويتهما للضغط على الكيان وعلى الامبريالية الأمريكية التي تدعمه وتمكنه من مقومات الاستمرار في جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. لم تنته الحرب ولم تتحرر فلسطين ولم نسقط التطبيع في بلادنا بعد، وكل هذا يسائلنا ويسائل نخبنا والقوى المناهضة للصهيونية في العالم ويطالبها بالمزيد من النضال الأممي من أجل فلسطين وضد المخططات الصهيوأمبريالية التي تستهدفها.

2. حصار غزة بين الأمس واليوم

لا بد من التذكير أن حصار غزة ليس وليد اليوم، فقد تم إخضاعها لحصار مشدد من طرف الاحتلال بالدرجة الأولى وبالتعاون مع مصر، منذ عام 2007. ورغم قرارات الأمم المتحدة والنداءات الدولية، لا تزال القيود المفروضة على حركة الأفراد والبضائع قائمة، مما يُفاقم الأزمة الإنسانية. فالدول الأمبريالية التي يقال أنها تنكرت لمبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان بعد مساندتها لحرب الإبادة، فالحقيقة أنها تنكرت لها منذ عقود حتى قبل حصار غزة. لا ننسى أنها انتهكت تلك المبادئ منذ ارتكابها للمجازر والإبادات ضد شعوب الجنوب خلال فترة الاستعمار والاستعمار الجديد. بل إن الولايات المتحدة الأمريكية تأسست بكاملها على إبادة شاملة للشعوب الأصلية التي كانت تعيش في الأرض التي احتلها الرجل الأبيض مدعيا اكتشاف أمريكا.

أما حصار غزة سنة 2007 فهو فقط كشف من جديد زيف شعارات تلك الدول الغربية. إذ لما اختار الشعب الفلسطيني بغزة بشكل ديمقراطي من يمثله . تماشيا مع مبادئ الديمقراطية التي تدعيها تلك الدول بل أنها هي من أبدعتها ـ تم حصار غزة بمباركتها وتشجيعها وتغطية منها، فقط لأن شعبها اختار اختيارا لا يروق لتلك الدول. وهذه الدول هي نفسها التي تكالبت اليوم على غزة بدعمها لحرب الإبادة الشاملة التي شنها الاحتلال ضدها. ومنذ أن بدأ الحصار بدأ تضامن الشعوب مع غزة من أجل فكه.

لكن الحصار التام والشامل الذي دام 17 سنة لم يمنع المقاومة من الاستعداد وتوفير مقومات الصمود في وجه هذا التكالب وما يملكه من قوة حربية خارقة، صمود استمدته المقاومة من الصمود الأسطوري لشعبها.

3. الطابع الأممي للقضية الفلسطينية

القضية الفلسطينية هي قضية أممية بطبيعتها. لأن كفاح الشعب لفلسطيني من أجل الاستقلال ودحر الاحتلال هو كفاح من أجل تحرر شعوب العالم. ذلك أن الحركة الصهيونية التي خلقت الكيان هي أداة لنفس القوى الأمبريالية التي تضطهد شعوب العالم. وتحرر فلسطين منها هو طريق تحرر شعوب العالم أيضا. واستمرار الاحتلال الصهيوني لفلسطين معيق لتحرر كل الشعوب. ما دامت فلسطين محتلة ستبقى كل الشعوب مضطهدة. والنضال الأممي تجسد في القضية الفلسطينية أكثر من أي قضية أخرى. فكل شعوب العالم لها شهداء في فلسطين أو من أجل فلسطين. وهنا لا ننسى العديد من الشهداء المغاربة الذين ضحوا بحياتهم من أجل القضية الفلسطينية باعتبارها قضية أممية. وما دمنا في رحاب الاتحاد الوطني لطلبة المغرب سأكتفي بذكر أسماء الشهداء والشهيدات الطلبة الذين استشهدوا في مظاهرات نظمت بالمغرب، ومنهم : محمد كرينة، زبيدة خليفة، عادل الأجراوي، عبد الرزاق الكاديري والتلميذة سناء المبروك. فالمجد لهم، والمجد والخلود لكل شهداء وشهيدات الشعب المغربي لأن الاستشهاد من أجل تحرر الشعب المغربي هو أيضا استشهاد من أجل فلسطين. ألم يقل الفقيد جورج حبش أن أفضل خدمة يمكن أن تقدمها الحركة التقدمية في بلداننا للقضية الفلسطينية هي أن نحرر شعوبنا من هذه الأنظمة الرجعية المتصهينة.

هناك علاقة جدلية بين نضال الشعب الفلسطيني من أجل تحرره وتحرر الشعوب. فكلما صمد الشعب الفلسطيني وفرض قضيته على العالم كلما ساهم في إضعاف الرواية الصهيونية وحرر شعوب العالم من سيطرتها. وكلما تحررت هذه الشعوب من تلك الهيمنة كلما تحركت وناضلت من أجل فلسطين وساهمت في تقوية نضال شعبها من جديد. وهذا ما شهدناه بشكل قوي منذ انطلاق طوفان الأقصى. رأينا كيف أسقطت المقاومة السردية الصهيونية في الغرب وأخرجت ملايين الناس إلى الشوارع مساندة للشعب الفلسطيني، مما ساهم في صموده ودعم مقاومته.

فما دام موضوع الندوة هو أسطول الصمود كنموذج للنضال الأممي من أجل تحرير فلسطين لابد من التذكير بالعديد من المبادرات التي أبدعتها شعوب العالم تضامنا مع فلسطين ومن أجل فك الحصار عن غزة. ذلك أن تاريخ حصار غزة هو تاريخ العدوان عليها، وهو أيضا تاريخ النضال الأممي من أجل فك الحصار عنها.

فينزولا ضحية الحرب للسيطرة على المعادن

حين جاء فريق ترامب ازال القناع، وأصبح يجسد تحول نحو الواقعية الفجة. فهو لا يحاول إخفاء المصالح الأمريكية خلف شعارات أخلاقية، بل يصرح علانية بأن القوة الغاشمة هي ما يهم في العالم الحقيقي.

لذلك لم تعد الحرب التجارية بين أمريكا والصين مجرد نزاع حول الرسوم الجمركية أو ميزان التبادل التجاري، بل تحوّلت إلى صراع مفتوح على مفاتيح القوة، عماده التكنولوجيا وسلاسل التوريد والموارد الاستراتيجية من النفط إلى المعادن النادرة التي تحولت إلى أدوات صراع صامت بين الدولتين. وتطرح التحركات الأمريكية المتصاعدة ضد نظام الرئيس نيكولاس مادورو، بما في ذلك العملية العسكرية التي انتهت باختطافه وزوجته تحت عناوين «قانونية» و»أمنية»، أسئلة أعمق حول ما إذا كان الأمر يتعلق بإرساء الديمقراطية وحقوق الإنسان فقط، أم أن الدولة الواقعة في أمريكا اللاتينية أصبحت حلقة مفقودة في معركة واشنطن الأوسع لوقف التمدد الصيني، لا سيما في مجال المعادن الاستراتيجية التي تُغذي الثورة التكنولوجية العالمية.

مجيد . م

منذ عام 2018، بدا أن الخلاف بين واشنطن وبكين يتمحور حول رسوم جمركية غير متوازنة بحجة حماية الصناعات الأمريكية وتقليص العجز التجاري، غير أن تطور الأحداث كشف سريعًا أن جوهر هذا الصراع، الذي بدا في ظاهره اقتصاديًا، يحمل أبعادًا أعمق بكثير تتعلق بصراع بنيوي يتجاوز الأرقام إلى جوهر القيادة التكنولوجية العالمية.وانتقل من الحرب التجارية إلى حرب الموارد الاستراتيجية.

تسعى الصين، عبر استراتيجيات صناعية طويلة الأمد، مثل مبادرتها الطموحة "صنع في الصين 2025" – التي أطلقتها عام 2015 للتحول من كونها مصنعًا عالميًا للمنتجات الرخيصة إلى قوة تصنيع عالية التقنية ومبتكرة – إلى تقليص الفجوة مع الغرب، بل وتجاوزها في بعض قطاعات التكنولوجيا المتقدمة، من أشباه الموصلات إلى الروبوتات والذكاء الاصطناعي والطاقة النظيفة، ما تعتبره واشنطن تهديدا مباشرا لمكانتها كقوة مهيمنة على النظام الدولي.

ومع محدودية تأثير الرسوم الجمركية وحدها، انتقلت واشنطن إلى مرحلة أكثر تعقيدا تتمحور حول استهداف سلاسل الإمداد العالمية، والتحكم في تدفق المواد الخام التي تقوم عليها الصناعات التكنولوجية الحديثة. وبالتالي، انتقل الصراع من مستوى التجارة إلى مستوى حرب الموارد.

من هنا، برزت المعادن الإستراتيجية، وعلى رأسها المعادن النادرة التي تُستخدم في صناعة الشرائح الإلكترونية التي تشغل كل شيء بدءا من السيارات الكهربائية إلى مراكز البيانات، كعنصر حاسم في المواجهة، لكن المفارقة تكمن في أن الصين لا تسيطر فقط على نسبة كبيرة (نحو 70%) من استخراج هذه المعادن عالميًا، بل تحتكر إلى حد بعيد عمليات التكرير والمعالجة العالمية، وهي الحلقة الأكثر تعقيدًا وربحية في سلسلة القيمة، في حين لا يُنتج أي من هذه المعادن في أمريكا حاليا، ما منح بكين نفوذا جيوسياسيا غير مسبوق، وجعلها قادرة، نظريا على الأقل على استخدام الموارد كسلاح ضغط في مواجهة خصومها.

بالنسبة للصين، لا تُعد فنزويلا مجرد شريك نفطي، بل جزءًا من استراتيجية أوسع لتأمين احتياجاتها من الطاقة والمواد الخام خارج الممرات الخاضعة للهيمنة الأمريكية، فمنذ أكثر من عقد،أصبحت فنزويلا أكبر متلق للقرض الصينية في أمريكا الجنوبية...

واستثمرت بكين مليارات الدولارات في البنية التحتية الفنزويلية، مقابل النفط والمعادن، ما منحها موطئ قدم نادر في أمريكا اللاتينية، وهو ما تعتبره واشنطن اختراقا استراتيجيًا في "حديقتها الخلفية".

لذلك فإن إضعاف القيادة السياسية في كاراكاس لا يعني فقط تغيير النظام، بل قد يفتح الباب أمام إعادة هيكلة العلاقات الاقتصادية للبلاد، وإخراج الصين ،جزئيا على الأقل ،من معادلة الاستثمار طويل الأمد في قطاعي الطاقة والتعدين، لكن ليس من المرجح أن تقبل الصين بالانسحاب من هذا المشهد بسهولة.

وهكذا، تصبح الحرب التجارية بين أمريكا والصين مجرد واجهة لصراع أعمق، وتتحول فنزويلا إلى ساحة تنافس غير معلن في أمريكا اللاتينية، حيث يتشابك الصراع الداخلي مع حسابات القوى الكبرى، وتتحول الموارد الطبيعية إلى جائزة جيوسياسية في الحسابات الأمريكية وعامل حاسم في تحديد مصير الدولة الهشة سياسيا واقتصاديا.

فنزويلا كحلقة في معركة المعادن النادرة لطالما قُدِّمت فنزويلا في الخطاب الأمريكي كـ"دولة فاشلة يقودها نظام سلطوي"، لكن هذه الرواية – رغم صحة بعض توصيفاتها – تغفل البعد الجيوسياسي الأوسع الذي يجعل من فنزويلا أكثر من مجرد دولة مأزومة، بل عقدة استراتيجية في صراع دولي على الموارد والنفوذ.

تحتل فنزويلا موقعًا جغرافيا حساسا في الاستراتيجية الأمريكية، فهي تقع في منطقة تعتبرها واشنطن تاريخيا مجال نفوذها المباشر، لكن أهميتها لا تنبع فقط من موقعها، بل من ثرواتها الطبيعية الهائلة التي لا تقتصر على احتياطيات النفط الهائلة التي أعلن ترامب صراحة نيته السعي للسيطرة عليها وفتح طريق لشركات النفط الأمريكية للعودة للعمل هناك كما كانت تفعل قبل عقود.

إلى جانب امتلاكها أكبر احتياطي نفطي مؤكد في العالم، يُقدر بنحو 303 مليارات برميل (أي ما يعادل خمس الاحتياطي العالمي)، متجاوزة بذلك السعودية، ...

كما تحتوي فنزويلا على مخزون هائل من الذهب والألماس والبوكسيت والحديد، ومعادن استراتيجية

مثل الكولتان تدخل في الصناعات العسكرية والإلكترونية الدقيقة، لكنها لا تزال في معظمها غير مستغلة إلى حد كبير، على الرغم من أهميتها الاستراتيجية المتزايدة في الاقتصاد العالمي الجديد. ..

بعض هذه العناصر نفسها كانت في صلب التصعيد الأخير بين واشنطن وبكين، إذ كادت أن تدفع أمريكا، في أكتوبر الماضي، إلى فرض رسوم جمركية تصل إلى 100% على الواردات الصينية، في مؤشر واضح على انتقال الصراع التجاري إلى مرحلة أكثر حساسية تمس جوهر الثورة التكنولوجية.

إن الغالبية الساحقة من هذه الترسبات تقع ضمن ما يُعرف بـ"قوس التعدين في أورينوكو"، وهي منطقة تعدين شاسعة في جنوب فنزويلا تمتد على مساحة تقارب 111 ألف كيلومتر مربع، وتشكل جزءًا من نطاق جيولوجي أوسع يُعرف باسم "درع غيانا". وقد أنشئت هذه المنطقة بمرسوم رئاسي صدر عام 2016، وسط اعتراضات أمريكية واسعة اتهمت مادورو بإدارة أنشطة تعدين عبر منظومة غير مشروعة، تتسبب في أضرار بيئية جسيمة، وتغذي شبكات الفساد والجريمة المنظمة.

وعلى مدى سنوات، دأبت مصادر حكومية فنزويلية على التأكيد أن هذه المنطقة تحتوي على ما لا يقل عن نحو 300 ألف طن متري من العناصر الأرضية النادرة، وهو رقم – إذا ما تأكد عبر عمليات استكشاف واسعة النطاق – يمثل من منظور الجغرافيا السياسية كنزا استراتيجيا يمكن أن يضع فنزويلا في مصاف الدول الكبرى المالكة لهذه الموارد الحيوية.القيمة المحتملة لهذه الاحتياطيات المعدنية هائلة، ...

فبمجرد بدء عمليات الاستكشاف والاستخراج المنظم، يُقدَّر أن تتجاوز قيمتها السوقية 200 مليار دولار، في وقت يشهد فيه العالم انفجارًا غير مسبوق في الطلب على المعادن التي تلعب دورا حاسما في الصناعات الحديثة، من الهواتف الذكية والبطاريات المتقدمة للسيارات الكهربائية إلى شبكات الطاقة المتجددة وأنظمة الذكاء الاصطناعي والأنظمة العسكرية المتقدمة مثل الصواريخ الموجهة وأجهزة الاستشعار....

ومع تسارع ثورة الذكاء الاصطناعي، ترتفع قيمة هذه العناصر بوتيرة متسارعة، لتتحول من موارد جيولوجية خاملة إلى أصول استراتيجية ذات بعد جيوسياسي حاسم، تجعل من فنزويلا هدفا استراتيجيا في سياق أي محاولة لإعادة تشكيل سلاسل التوريد العالمية، خصوصا في ظل سعي أمريكا إلى لتقليل اعتمادها واعتماد حلفائها

على الصين، عبر بسط نفوذها في أسواق الطاقة الدولية، والتحكم في الإمدادات، وتبني مقاربة تربط بين السيادة على الطاقة والتفوق التكنولوجي وأمن التجارة العالمية.

ويضاعف الموقع الجغرافي لفنزويلا من أهمية هذه الموارد، إذ تطل البلاد على البحر الكاريبي، وتجاور ممرات شحن حيوية، وتقع على مسافة قصيرة نسبيا من السواحل الأمريكية. هذا القرب الجغرافي يجعل أي حضور اقتصادي أو تقني لقوى منافسة داخل قطاعات الطاقة أو التعدين مسألة أمن قومي من منظور واشنطن، وليس مجرد منافسة تجارية تقليدية.

وخلال السنوات الماضية، تحولت فنزويلا إلى نقطة تقاطع حساسة بين السياسة والاقتصاد والأمن، بعدما فتحت كاراكاس قطاعات الطاقة والتعدين أمام استثمارات صينية وروسية، في محاولة لتعويض الانهيار الحاد في عائدات النفط وهو ما أثار قلقا متزايدا من احتمال تحول البلاد إلى منصة لاستخراج موارد استراتيجية، تخشى واشنطن أن تسعى بكين إلى بسط نفوذها عليها، في ظل احتدام المنافسة العالمية على المعادن الحيوية التي تشكل العمود الفقري للاقتصاد التكنولوجي الجديد.

في هذا السياق، لم يُخف ترامب، في أكثر من مناسبة، إدراك إدارته للأهمية القصوى للمعادن النادرة، سواء تلك الموجودة في الصين التي تهيمن حاليا على سلاسل التوريد العالمية،أو في أوكرانيا، وربما من غرينلاند، أو في مناطق أخرى تعدّ موضع تنافس دولي متصاعد، مما دفع إدارته إلى تبني اثنتين من أكثر سياساتها الخارجية فوضوية: السعي إلى مقايضة المعادن الأرضية النادرة بإنهاء الحرب في أوكرانيا، والسيطرة على الإقليم الدنماركي ذي الحكم الذاتي.

وتعكس تصريحات ترامب المتكررة مقاربة استراتيجية تعتبر أن السيطرة على هذه المعادن لا تقل أهمية عن السيطرة على النفط في القرن العشرين، بل قد تتجاوزها تأثيرا في رسم موازين القوة العالمية، خاصة أن إنتاج فنزويلا النفطي حاليا محدودا نسبيا قياسا بحجم السوق العالمية، ما يعزز الانطباع بأن الدوافع المحركة لا تقتصر على النفط بوصفه هدفا مباشرا، بل تنطوي على اعتبارات استراتيجية أوسع، يشكل النفط أحد مكوناتها دون أن يكون السبب الوحيد أو حتى الرئيسي.

انطلاقا من هذه المعطيات،فإن المعادن النادرة الفنزويلية قد تتحول قريبًا إلى نقطة تركيز رئيسية في الاستراتيجية الأمريكية، خصوصا في ظل الحرب التجارية والتكنولوجية مع الصين، وقد تصبح فنزويلا، بما تختزنه من موارد غير مستغلة، ساحة جديدة لإعادة تشكيل خرائط النفوذ، حيث تتقاطع الطموحات الاقتصادية مع الحسابات الجيوسياسية، وتتحول باطن الأرض إلى أحد مفاتيح الصراع على مستقبل التكنولوجيا والهيمنة العالمية

في هذا السياق، تدرك أمريكا أن أي تفوق صيني مستدام في مجال التكنولوجيا لن يكون ممكنا دون تقليص السيطرة الصينية على سلاسل الإمداد من المعادن النادرة، ما يجعل البحث عن بدائل أو تعطيل وصول الصين لمصادر جديدة وتقليل اعتمادها على مصدرين خارجيين أولوية قصوى.

ورغم أن فنزويلا لا تُعد حتى الآن لاعبا رئيسيا في سوق المعادن النادرة، إلا أن إمكاناتها غير المستغلة تثير اهتماما متزايدا، خاصة بعد إطلاق أمريكا تحالف "باكس سيليكا" الدولي في نهاية عام 2025، بهدف تأمين سلاسل توريد الذكاء الاصطناعي وأشباه الموصلات والمعادن الحيوية.

ويرتكز هذا التحالف على جمع الدول الأكثر تأثيرا في مجالات التكنولوجيا ورأس المال والموارد ضمن إطار انتقائي يقوم على الثقة الجيوسياسية وتكامل الأدوار، في حين يكشف غياب الصين عن هذا التحالف ملامح إعادة رسم لخريطة النفوذ التكنولوجي الدولي تحكمه المعادن بقدر ما تحكمه الأفكار، وتتراجع فيه الحروب التقليدية لصالح صراعات أكثر تعقيدا، تتشابك فيها السياسة بالاقتصاد والتكنولوجيا بالموارد.

ومن هذا المنظور، يمكن قراءة الرهان الأمريكي في الضغط على فنزويلا، كما في مناطق أخرى غنية بالموارد، كمسعى يقوم على فرضية أساسية مفادها أن إضعاف الحلقات الرئيسية في سلسلة التوريد الصينية سيكون له تأثير ملموس على قدرة بكين على تأمين المواد الخام اللازمة لتطوير التكنولوجيا الحديثة، ما قد يؤدي إلى إبطاء تقدمها في قطاعات تعد حجر الأساس في سباق النفوذ العالمي خلال العقود القادمة.

كذلك يواجه هذا الرهان تحديات بنيوية، أولها: أن الصين استوعبت مبكرا خطورة الاعتماد على مصادر محدودة، وأثبتت قدرتها على التكيّف في مواجهة الضغوط الأمريكية، عبر تنويع شبكاتها العالمية في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، والاستثمار بكثافة في إعادة تدوير المعادن وتطوير بدائل تكنولوجية، وتعزيز قدراتها المحلية في المعالجة والتصنيع، وقد تستغل تحالفاتها وموارِدها الإستراتيجية للرد بطريقة تخدم مصالحها طويلة الأمد، أو عبر مبادرات مثل تحالفات المعادن التي طرحتها بكين على الساحة الدولية.

ثانيًا، ينطوي تسييس الموارد وتسليح سلاسل الإمداد على مخاطر ارتدادية محتملة، فبدلا من كبح طرف بعينه، قد تفضي هذه السياسات إلى تعميق الانقسامات الدولية وتسريع مسار "فك الارتباط" الاقتصادي، بما يحمله ذلك من تداعيات سلبية على الاستقرار العالمي.

أما التحدي الثالث، فيتعلق بفنزويلا نفسها، فالدولة التي تعاني من هشاشة مؤسساتية واقتصادية لا يمكن تحويلها بسهولة إلى حلقة مستقرة في سلسلة توريد استراتيجية دون معالجة جذور أزمتها الداخلية. وبالتالي، فإن أي محاولة لإعادة توظيف فنزويلا جيوسياسيا دون استقرار داخلي قد تأتي بنتائج عكسية بدلا من تحقيق الأهداف المرجوة.

تقرير أولي حول الأحداث التي عرفتها جامعة ابن طفيل بالقنيطرة

توصلت الجريدة بهذا التقرير حول المعركة الطلابية بجامعة ابن طفيل بالقنيطرة وما صاحبها من قمع واعتقالات داخل الحرم الجامعي...

أولًا: السياق العام

يشهد موقع القنيطرة – جامعة ابن طفيل، منذ أسابيع،احتقانا طلابيا متصاعدا على خلفية تنزيل سياسات تعليمية تمس بشكل مباشر الحق في التعليم العمومي، وعلى رأسها فرض رسوم التسجيل بسلكي الماستر والدكتوراه، وما رافق ذلك من إقصاء وتضييق على الطلبة، في غياب أي حوار جاد ومسؤول مع ممثليهم الشرعيين.

في هذا السياق، خاض الاتحاد الوطني لطلبة المغرب معركة نضالية منظمة، توجت بإضراب شامل بسلك الماستر بمختلف الكليات ذات الاستقطاب المفتوح، دفاعا عن ملف مطلبي ديمقراطي وبيداغوجي ومادي، يستحضر الأوضاع الكارثية التي تعيشها الجامعة على مستويات متعددة.

ثانيًا: مضمون الملف المطلبي

يرتكز الملف المطلبي الذي رفعته الجماهير الطلابية على ثلاثة أشق:

1. الشق الديمقراطي

فتح حوار جاد ومسؤول -حول الملف المطلبي.

-الالتزام بمخرجات الحوارات السابقة.

-احترام ديمقراطية الجامعة واستقلاليتها.

-احترام حرية العمل النقابي والسياسي داخل الحرم الجامعي.

2. الشق البيداغوجي

-التراجع الفوري واللامشروط عن رسوم التسجيل بالتكوينات الأساسية (ماستر – دكتوراه).

-تسجيل كافة الطلبة المقصيين من الماستر.

-حل المشاكل البيداغوجية وتعويض الحصص واحترام الزمن البيداغوجي.

-تأجيل الامتحانات إلى حين توفير شروط بيداغوجية سليمة.

3. الشق المادي

-بناء حي ومطعم جامعيين عموميين جديدين، ورفع الطاقة الاستيعابية للمطعم الحالي.

-إصلاح مرافق الحي الجامعي 1 وفتحها في وجه الطلبة.

-تسوية وضعية المنح، وتحسين النقل والخدمات الصحية الجامعية.

ثالثًا: تعاطي الإدارة والوزارة

قوبلت هذه المطالب المشروعة بسياسة آذان صماء من طرف رئاسة الجامعة ووزارة التعليم العالي، حيث تم:

-تجاهل دعوات الحوار.

-الإعلان عن تواريخ قسرية للامتحانات دون معالجة الإشكالات البيداغوجية.

-اعتماد مقاربة أمنية بدل المقاربة التشاركية.

وأمام هذا الوضع، أعلن الاتحاد الوطني لطلبة المغرب تعليقا مؤقتا للإضراب كخطوة نضالية مسؤولة لتفويت الفرصة على محاولات التشهير وتجريم النضال الطلابي، مع التأكيد على استمرار المعركة بأشكال احتجاجية رمزية، من بينها ارتداء الشارات الحمراء خلال فترة الامتحانات.

رابعا: أحداث 19 يناير والاعتقالات

صبيحة يوم 19 يناير 2026، تم تسجيل تدخل أمني خطير داخل الحرم الجامعي، أسفر عن اعتقال ستة (6) طلبة حسب المعطيات الأولية،(سعيد- جابر-بلال عبدالمنعم-الياس-زهير....)من بينهم مناضلون بالجمعية المغربية لحقوق الإنسان – فرع الخميسات، وذلك بواسطة عناصر بزي مدني، وفي ظروف تمس بالكرامة الإنسانية.

ويُعد هذا التدخل:

-خرقا سافرا لحرمة الجامعة

-انتهاكا للحق في الاحتجاج السلمي

-مساسا بحرية التنظيم والعمل النقابي

-واستمرارا في نهج بولسة الفضاء الجامعي وتجريم الفعل النضالي.

وهو ما يندرج ضمن سياق أوسع مرتبط بتنزيل توجهات مشروع القانون 59-24 المتعلق بالتعليم العالي، الذي يكرس منطق تسليع التعليم ويضيق على الحريات الجامعية.

خامسا: الخلاصات

إن ما يجري بجامعة ابن طفيل لا يمكن فصله عن:

-التراجع العام عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

-ضرب مجانية التعليم

-وتنامي المقاربة الأمنية في معالجة القضايا الطلابية.

إن المعركة النضالية التي تخوضها الجماهير الطلابية بجامعة ابن طفيل هي معركة من أجل الحق في التعليم والكرامة والحرية، وأي محاولة لإخمادها بالقمع والاعتقال لن تزيد إلا من تعميق الأزمة، وتوسيع دائرة الاحتقان.

تطورات خطيرة وأحداث اليوم داخل الحرم الجامعي ومحيطه

عرفت جامعة ابن طفيل وحيّها الجامعي، اليوم، تصعيدا أمنيا غير مسبوق، تمثل في تطويق أمني رهيب للحي الجامعي ومداخل الجامعة، عبر انتشار كثيف لعناصر أمنية بزي مدني، في مشهد يُكرّس منطق البولسة داخل الفضاء الجامعي، ويشكل مساسًا خطيرًا بحرمة الجامعة.

وقد أسفر هذا التدخل عن اعتقالات تعسفية في صفوف طالبات وطلبة من داخل الحرم الجامعي، نفذتها عناصر من البوليس السري، خارج أي إطار قانوني واضح، ودون احترام للضمانات الأساسية المكفولة للموقوفين.

كما تم تسجيل منع تعسفي لعدد من الوجوه الطلابية المعروفة من مغادرة الحي الجامعي، حيث جرى احتجازهم فعليا عبر فرض العودة القسرية إلى داخل الحي، في خرق سافر لحرية التنقل، وبهدف التحكم في سير الامتحانات بالكليات التي لم تقاطع، وممارسة الضغط والترهيب على الطلبة.

وفي السياق نفسه، تم ملاحقة سيارة أجرة كانت تقل إحدى المناضلات، قبل توقيفها من طرف عناصر بزي مدني، في انتهاك واضح للحق في التنقل والسلامة الشخصية. كما جرى احتجاز مجموعة من المناضلين أمام الحي الجامعي، من خلال منعهم من المغادرة وإجبارهم على العودة، في إطار حملة استباقية تروم تفكيك أي تعبير احتجاجي سلمي.

إن هذه الممارسات تشكل:

-اعتقالا واحتجازا تعسفيين خارج الضوابط القانونية.

-مساسا خطيرا بحرمة الجامعة وحرية التنقل.

-تضييقا ممنهجًا على حرية التنظيم والعمل النقابي.

-وتصعيدا أمنيًا ينذر بعواقب وخيمة على السلم الجامعي.

وتندرج هذه الانتهاكات ضمن سياق عام يتسم بتغليب المقاربة الأمنية في تدبير الشأن الجامعي، بدل اعتماد الحوار واحترام الحقوق والحريات الأساسية، وهو ما تتحمل رئاسة جامعة ابن طفيل ووزارة التعليم العالي مسؤوليته الكاملة.

حرر بالقنيطرة
بتاريخ:20يناير2026

ضرورة تنظيم الطبقة العاملة في مواجهة الاستغلال في النظام النيوليبرالي والإمبريالية

حسن اولحاج

في العصر الحديث، تتجلى الأزمة الاجتماعية والاقتصادية في هيمنة النظام النيوليبرالي الذي يعزز من استغلال الطبقة العاملة، ويكرّس التفاوت الطبقي. فالطبقة العاملة، أو البروليتاريا، ليست مجرد قوة إنتاجية بل هي الركيزة الأساسية لتحولات المجتمع.

الفكر الماركسي يرى أن التاريخ هو تاريخ الصراع بين الطبقات، وأن الاستغلال الاقتصادي للبروليتاريا هو المصدر الأساسي للاضطرابات الاجتماعية والسياسية. في ظل الرأسمالية الجديدة، ومع انتشار السياسات النيوليبرالية والإمبريالية، أصبح وعي وتنظيم الطبقة العاملة ضرورة حتمية لمواجهة الاستغلال، حماية حقوقها الاقتصادية والاجتماعية، والمساهمة في بناء مجتمع أكثر عدالة.

يعالج هذا الموضوع دور الطبقة العاملة في مواجهة النيوليبرالية والإمبريالية، وأهمية وعيها الطبقي وتنظيمها السياسي والاقتصادي.

أولًا: السياق النيوليبرالي والإمبريالي

النظام النيوليبرالي يعتمد على تحرير الأسواق وتقليص دور الدولة في حماية العمال، ويؤدي إلى:

زيادة الفقر والبطالة بين العمال.

تخفيض الأجور مقابل زيادة أرباح الشركات الكبرى.

تفكيك الحماية الاجتماعية والسياسات العامة التي تدعم العمال.

أما الإمبريالية، كما وصفها لينين، فهي امتداد الرأسمالية إلى المستوى الدولي، حيث تستغل الدول الكبرى الطبقات العاملة في الدول المستعمَرة، وتستنزف الموارد لمصلحة رأس المال العالمي. في هذا السياق، يصبح استغلال العمال ليس محليًا فقط، بل عالميًا، ويشكل جزءًا من السيطرة الإمبريالية على الاقتصاد والسياسة.

ثانيًا: استغلال الطبقة العاملة في النظام النيوليبرالي

العمالة الرخيصة والموسمية: الشركات متعددة الجنسيات توظف العمال بأجور منخفضة وتفتقد للضمانات الاجتماعية.

تراجع الحقوق النقابية: حرية التنظيم تتعرض للقيود، ما يقلل من قدرة العمال على الدفاع عن مصالحهم.

زيادة الفجوة بين رأس المال والعمل: الثروة تتركز في أيدي الأقلية المالكة، بينما الأغلبية العاملة تعاني من التهميش الاقتصادي والاجتماعي.

كما يوضح ماركس في رأس المال، فائض القيمة الذي تنتجه الطبقة العاملة هو مصدر الربح للرأسمالي، ما يكرّس الاستغلال ويخلق الصراع الطبقي.

ثالثًا: ضرورة وعي وتنظيم الطبقة العاملة

الوعي الطبقي: يجب أن تدرك الطبقة العاملة مصالحها المشتركة وتفهم أن استغلالها ليس حادثًا فرديًا، بل نظامي.

التنظيم النقابي والسياسي: من خلال النقابات والأحزاب العمالية، تستطيع الطبقة العاملة مقاومة السياسات النيوليبرالية والمطالبة بحقوقها.

المقاومة الدولية: في ظل العولمة والرأسمالية الإمبريالية، يصبح التعاون بين الطبقات العاملة عبر الحدود ضرورة لمواجهة الشركات المتعددة الجنسيات والسياسات الاقتصادية الظالمة.

لينين في كتابه الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية يشدد على أن العمال يجب أن ينظموا أنفسهم دوليًا لمواجهة الهيمنة الاقتصادية والسياسية للدول الإمبريالية.

رابعًا: التحديات والفرص

التحديات: القمع السياسي، قوانين تقييد النقابات، التفكك الاجتماعي، البطالة العالمية.

الفرص: النقابات العالمية، شبكات التضامن الدولية، الإعلام ووسائل التواصل التي تتيح للعمال توحيد مطالبهم والتعبير عن مطالبهم الاقتصادية والسياسية.

إن الطبقة العاملة في ظل النظام النيوليبرالي والإمبريالية ليست فقط مستغلة، بل هي قوة محورية للتغيير الاجتماعي والسياسي.

الوعي الطبقي والتنظيم السياسي والاقتصادي للعمال أصبح ضرورة استراتيجية لمواجهة الاستغلال، حماية الحقوق، وضمان العدالة الاقتصادية والاجتماعية. كما أن المقاومة يجب أن تكون محلية ودولية في آن واحد لمواجهة هيمنة الشركات والدول الإمبريالية.

باختصار، تنظيم الطبقة العاملة هو السبيل لإعادة التوازن بين رأس المال والعمل، وتحقيق مجتمع أكثر عدالة ومساواة.

> إن الطبقة العاملة في ظل النظام النيوليبرالي والإمبريالية ليست فقط مستغلة، بل هي قوة محورية للتغيير الاجتماعي والسياسي.
>
> الوعي الطبقي والتنظيم السياسي والاقتصادي للعمال أصبح ضرورة استراتيجية لمواجهة الاستغلال، حماية الحقوق، وضمان العدالة الاقتصادية والاجتماعية. كما أن المقاومة يجب أن تكون محلية ودولية في آن واحد لمواجهة هيمنة الشركات والدول الإمبريالية.

من المواطن المقهور إلى المواطن المهزوم

شفيق العبودي

إن انكسار المجتمعات لا يُقاس فقط بمؤشرات الفقر أو الاستبداد الظاهر، بل يُقاس – على نحو أعمق – بما يحدث داخل الوعي الجمعي. فحين ينتقل الإنسان من كونه مواطنًا مقهورًا إلى مواطن مهزوم، نكون أمام تحوّل أنطولوجيّ وأخلاقي خطير: انتقال من الألم بوصفه وعيًا بالظلم، إلى الاستسلام التام بوصفه قطيعة مع إمكان التغيير. كما أن القهر ليس مجرد وضعية اقتصادية، اجتماعية أو سياسية، بل هو علاقة قوة غير متكافئة، حيث تُفرض السلطة لا فقط على الجسد، بل على المعنى. في هذا السياق، يرى كارل ماركس أن الاستغلال لا يَكتمل إلا حين يُعاد إنتاجه في وعي المستغَل، فيقبل وضعه بوصفه قدرًا لا مفر منه.

المواطن المقهور، رغم ضعفه ما يزال يحتفظ بشرارة الوعي: يدرك الظلم، يسميه، يشكو منه، ويغضب. القهر هنا حالة توتر، والصراع ما يزال ممكنًا. بينما الهزيمة ليست استمرارًا للقهر، بل انْقِلابُه. فالهزيمة هي اللحظة التي يتوقف فيها القهر عن كونه حدثًا خارجيًا، ليصير بنية داخلية. يلتقي هذا التحليل مع مفهوم الهيمنة عند الفيلسوف الإيطالي أنطونيو غرامشي، حيث لا تحتاج السلطة إلى القمع الدائم ما دام الخاضعون قد تبنّوا منطقها وخطابها وقيمها حتى. في هذه اللحظة بالضبط، يتراجع الغضب لصالح اللامبالاة، ويتحول النقد إلى سخرية، كما أن الأمل يصبح «سذاجة»، ويُختزل الوطن إلى وظيفة أو مباراة في كرة القدم أو خبر عابر. المواطن المهزوم إذن لا يحتج، ليس لأنه راض عن أوضاعه أو خائف من القمع المادّي والسجن، بل لأنه لم يعد يؤمن بأن الاحتجاج ممكن أو ذي معنى، كما أن اهتماماته صارت مختلفة وحتى غضبه تم توجيهه بعناية فائقة، حيث يمكن أن ينفجر غضبا اذا خسر فريقه المفضل في كرة القدم وقد يَفرد جزءا كبيرا من وقته في الحديث عنَ الأسباب التي تقف وراء ذلك، مطالبا في نفس الوقت بمحاسبة المسؤولين عن الفشل واقالتهم، لكن بالمقابل يدير ظهره كليا أمام فشل المسؤولين عن النهوض بأوضاع البلاد في شتى المجالات، لدرجة أن الظلم الاجتماعي لا يحرك فيه شيئا مقارنة بظلم الحكم في مباراة كرة القدم.

وهذا ما يوافق مع ما أوضحته الفيلسوفة الألمانية حنة أرندت بتآكل الفعل السياسي المفضي إلى ما تسميه تفاهة الشر، حيث يصبح الامتثال للظلم سلوكًا عاديًا. صحيح أن المواطن المهزوم لا يصنع الشر، لكنه يمرّ بجانبه دون مقاومة ويتعايش معه كقدر لا فكاك منه، وهذا أخطر أشكاله. لذلك فإن هزيمة المواطن هنا ليست سياسية فقط، بل أخلاقية، على مستوى ضمور الحس بالمسؤولية، وتبرير الظلم بحجج الواقعية، ناهيك عن الخوف من الحرية أكثر من الخوف من القمع، لأن السلطة الحديثة كما أوضح ميشيل فوكو لا تعمل فقط عبر القوانين والسجون، بل عبر تطبيع السلوك وتدجين الرغبات.

> المواطن المقهور، رغم ضعفه ما يزال يحتفظ بشرارة الوعي: يدرك الظلم، يسميه، يشكو منه، ويغضب. القهر هنا حالة توتر، والصراع ما يزال ممكنًا. بينما الهزيمة ليست استمرارًا للقهر، بل انْقِلابُه. فالهزيمة هي اللحظة التي يتوقف فيها القهر عن كونه حدثًا خارجيًا، ليصير بنية داخلية.

المواطن المهزوم هو نَتَاج سلطة نجحت في جعل الهزيمة نمط حياة، من خلال تحويله إلى مواطن يستهلك بدل أن يشارك، يشاهد ويَنْفعل بدل أن يفعل، وفي أحسن الأحوال يعلق بدل أن يغيّر.

ها هنا يكمن الفرق الجوهري بين الإنسان المقهور والإنسان المهزوم، حيث أن الأول يتألم، بينما الثاني ينسى، لهذا فإن استعادة الفعل تبدأ من استعادة الذاكرة: ذاكرة الظلم، وذاكرة الكرامة.

كما أن التحرر لا يبدأ بالثورة، بل بإعادة الاعتبار للغضب بوصفه قيمة أخلاقية، وللسؤال بوصفه فعل مقاومة.

أخيرا يمكن القول بأن الانتقال من المواطن المقهور إلى المواطن المهزوم ليس قدرًا تاريخيًا، بل نتيجة مسار طويل من الإحباط والتطبيع مع العجز. أخطر ما في الهزيمة أنها صامتة، ناعمة، ومقنعة. لكن ما دام القهر قد صُنع تاريخيًا، فإن الهزيمة يمكن تفكيكها تاريخيًا أيضا، فحيث يوجد وعي، ولو هشا، ما يزال باب الفعل مفتوحًا، وما تزال الهزيمة غير نهائية..

العرائش يناير 2026

في بعض الذات المتوهمة

مرة شقيق حنظلة

نورالدين موعابيد

من توهمات الذات التي يعروها التورم والتضخم، وتلفها النرجسية أنها تمتلك اليد الطولى في التقرير والتنفيذ المطلقين، بلا أدنى كابح، ولا أبسط كاظم، فإذا هي موغلة في بناء استراتيجيات سلوكات مرضية، لا تؤمن بالنقد الذاتيّ، ولا تؤمّن الإنصات البيداغوجيّ. وأقدر أن البارانويا شديد الارتهان بذهان الغطرسة، هذه الغطرسة التي ليست من حقيقة إثبات الذات في شيء، لأن الثقة الموضوعية في النفس من متكآت الشخصية، ثقيلة العيار. ولعل من مترتبات ذلك، جنونُ الارتياب. أستحضر هنا ما كتبته سابقا عن أن المناضل الحقيقيّ، لا ينسحب، ولا يتقادم، بل إنه لا يتقاعد، و لا يترهل، مهما كلفته مناصرة عموم الكادحين من تضحيات. ولم يجانب «لينين» الصواب حين قال إن المثقفين هم الأقرب إلى الخيانة، لأنهم الأقدر على تبريرها، وحمولة هذا التبرير هي حتما قدحية، يستهجنها المثقفون التقدميون، فلا يستسيغونها البتة.. لهذا وذاك لم يك يدور بخلدي يوما أن يتحول الإنسان بدرجة زاوية الدورة الكاملة (360) في زمن قياسيّ، وحين تريده أن يعلل موقفه يختلق أعذارا متهافتة، واهية، لا حول لها ولا قوة، يذيلها بأنه «سيبقى وفيا لقيمه»، نحو ما يفعل الطليق، الذي «يُبدع» في تعداد مناقب طليقته.!!! ثم، إن الاختلاف ظاهرة صحية شريطة أن يكون اختلافا حول.. وليس اختلافا مع.. بالإضافة إلى أن التنوير والتثوير يقطعان مع تأليه الفرد. إن السؤال الذي يطرح نفسه بإلحاح هو: إلى أين يمضي، ما البديل الذي أسال لعابه؟. أخشى ما يخشاه الحصيف هو أن يتشرنق المنشق، أو المرتد، حول الاستحمام في مسبح العدمية، فيخلص له الود ولا يكاد يبرحه. وحين يشتد عليه الخناق يستقوي بما يسميه رصيده «النضاليّ !!!!! وقد نسي، أو تناسى أن أيّ رصيد، كيفما كان مبلغه، مهدد بالنفاد إذا لم يُعزز بإضافات، والإضافات البؤرة في الموضوع، هي إضافات «التجذّر الممتد». والمتوهمُ سيئ القول والفعل معا، لذلك قال أبو الطيب:

إذا ساء فعلُ المرء ساءت ظنونُه
وصدق ما يعتاده من توهُّم

واضح أن المقصود إليه لايحتفي بما للتوهم من علاقة/ات سواء أبالفن عموما، أم بالفلسفة خصوصا؛ إذ كان وكدنا هو مساءلة التراجعات التي يرتكن إليها أولئك المنسحبون، بعدما كانوا بالأمس القريب يدعون أنهم أقرب إلى التقدمية من حبل الوريد. إن تراجعاتهم وانسحاباتهم لن تزيد المناضلين الحقيقيين إلا إصرارا على مواصلة انتزاع ما يؤكد إنسانية الإنسان. ويمكن أن يتساءل «المرتد» عن الطرائق السوية، التي تشفي النفس وتذهبُ سقمها، ومن ثمة تقيها الغرق في مستنقع اللاانهزامية، وتقبّل شل فاعليتها، فليُحاوِرْ ذاته محاورة جدية دونما تغييبه الآخر(بفتح الخاء والراء)، وليؤمنْ بالحق في الخطإ، المشفوع بالتمحيص، المذيّل بالتصحيح.

عبد السلام العسال:

المنظومة الصحية بالمغرب موبوءة تحتضر

تقديم

ضيف هذا العدد الذي خصص ملفه لأوضاع القطاع الصحي ببلادنا، هو الرفيق عبد السلام العسال عضو اللجنة المركزية لحزب النهج الديمقراطي العمالي...

■ تصفون المنظومة الصحية بالمغرب في مقالاتكم بعبارات قوية مثل مريضة، معتلة، موبوءة. لماذا هذا التشخيص القاسي؟

● هذا الوصف ليس تهويلاً لغوياً ولا بحثاً عن الإثارة، بل هو تشخيص يستند إلى معطيات رقمية رسمية وإلى معايشة يومية لمعاناة المواطنين داخل المستشفيات العمومية. عندما تصبح أقسام المستعجلات فضاءات للاكتظاظ والفوضى، وعندما يموت المرضى في الممرات بسبب غياب الأطر أو التجهيزات، وعندما يتحول الولوج إلى العلاج إلى معركة يومية، فلا يمكن الحديث عن منظومة سليمة أو حتى قابلة للتعافي الذاتي.

بلغة الطب، نحن أمام منظومة تعاني أمراضاً مزمنة: سوء التدبير، ضعف التمويل، نزيف الموارد البشرية، والفساد البنيوي. وهذه الأمراض لم تعد قابلة للعلاج بالمسكنات أو الإصلاحات الترقيعية، بل تحتاج إلى تدخل جراحي جذري قبل أن تصل إلى مرحلة الموت السريري.

البنيات التحتية: خصاص مهول وتفاوت صارخ

■ لنبدأ بالبنيات التحتية. كيف تقيّمون وضع المستشفيات والمراكز الصحية؟

● الوضع مقلق إلى حد كبير. المغرب لا يتوفر سوى على خمسة مستشفيات جامعية، وهي بدورها تعاني اختلالات خطيرة ولا ترقى إلى المعايير الدولية من حيث الطاقة الاستيعابية، تنوع التخصصات، التجهيزات الطبية، المختبرات، والموارد البشرية. الأخطر من ذلك أن ست كليات طب من أصل إحدى عشرة لا تتوفر على مستشفى جامعي أو حتى شبه جامعي، ما ينعكس سلباً على جودة تكوين أطباء المستقبل.

الطلبة يضطرون إلى قضاء تداريبهم في مستشفيات إقليمية أو محلية تفتقد لأبسط شروط الاستشفاء، سواء من حيث البنية المعمارية، النظافة، أو التجهيزات. وهذا يخلق حلقة مفرغة: تكوين هش يؤدي إلى خدمات صحية هشة.

أما بخصوص المستشفيات والمراكز الصحية العمومية، فنحن نتحدث عن حوالي 3720 مؤسسة للرعاية الصحية الأولية، أغلبها تعاني خصاصاً حاداً في الأطر والتجهيزات، مقابل حوالي 176 مستشفى عمومي فقط على الصعيد الوطني. هذا الرقم لا ينسجم إطلاقاً مع عدد السكان ولا مع حاجياتهم المتزايدة، خاصة في العالم القروي والمناطق المهمشة.

النتيجة الطبيعية هي خصاص لا يقل عن 32 ألف سرير، دون احتساب ضعف الصيانة، وتعطل التجهيزات، والفساد الذي يعقّد الولوج للعلاج، ويحوّل المستشفى العمومي من فضاء للعلاج إلى فضاء للمعاناة والإقصاء، خاصة بالنسبة للفئات الفقيرة.

الموارد البشرية: أزمة خصاص واختلال توزيع

■ يُثار كثيراً موضوع الخصاص في الأطباء والممرضين. ما حجم المشكلة بالأرقام؟

● الأرقام صادمة. حسب معطيات رسمية، لا يتوفر المغرب إلا على حوالي 15 ألف طبيب، أي طبيب واحد لكل 2400 نسمة، في حين توصي منظمة الصحة العالمية بنسبة 2.5 طبيب لكل ألف نسمة. أما في ما يخص الممرضين، فلا يتجاوز عددهم 39 ألفاً، أي 4.25 ممرض لكل 10 آلاف نسمة، مقابل معيار دولي لا يقل عن 60 ممرض لكل 10 آلاف نسمة.

هذا يعني أننا أمام خصاص يتجاوز 32 ألف طبيب و36 ألف ممرض لتغطية الحد الأدنى فقط، دون الحديث عن الجودة أو التخصصات الدقيقة. والأخطر أن هذا الخصاص مرشح للتفاقم مستقبلاً بسبب الهجرة المكثفة للأطر الصحية نحو الخارج أو نحو القطاع الخاص.

ولا يقتصر المشكل على العدد فقط، بل هناك أيضا سوء توزيع مجالي فادح. أربع جهات تستحوذ على أكثر من نصف عدد الأطباء، بينما توجد جماعات ترابية لا تتوفر على طبيب واحد ولا حتى على مركز صحي. هذا الوضع يكرّس الفوارق المجالية ويجعل الحق في الصحة امتيازا جغرافيا لا حقا دستوريا.

الميزانية والحق في الصحة

■ إلى أي حد تؤثر الميزانية المخصصة للصحة على هذا الوضع؟

● تأثيرها حاسم ومباشر. الإنفاق العمومي على الصحة لا يتجاوز في أحسن الأحوال 5 إلى 6% من الميزانية العامة، ولم يتعدَّ 4% في ميزانية 2025، وهو بعيد جداً عن توصيات منظمة الصحة العالمية التي تحدد النسبة بين 10 و15%.

هذا الاختيار ليس تقنياً ولا ظرفياً، بل هو سياسي بامتياز. إنه يعكس غياب إرادة حقيقية لجعل الصحة أولوية وطنية، ويؤدي عملياً إلى تفكيك القطاع العمومي وتشجيع تسليع الصحة، عبر دفع المواطنين قسراً نحو القطاع الخاص..

■ ما انعكاس ذلك على المواطن البسيط؟

● الانعكاس كارثي بكل المقاييس. ملايين المغاربة محرومون من العلاج أو يؤجلونه بسبب الفقر. من يعانون منهم من أمراض مزمنة يواجهون أثمنة خيالية للأدوية والفحوصات والعلاجات، تفوق قدرتهم الشرائية بأضعاف.

تشير التقديرات إلى أن حوالي 20% من الأسر تضطر لبيع ممتلكاتها أو الاقتراض، بل وحتى اللجوء إلى التسول أحياناً، لتغطية مصاريف العلاج. لذلك ليس غريباً أن يحتل المغرب مراتب متأخرة جداً عالمياً في مؤشر الحق في الصحة، وأن يصبح المرض سبباً مباشراً في إفقار الأسر بدل أن تكون الدولة سنداً لها.

القطاع الخاص: تمدد على حساب الصحة العمومية

■ في المقابل، نلاحظ توسعاً كبيراً للقطاع الصحي الخاص. كيف تقرؤون ذلك؟

● هذا التوسع ليس بريئاً ولا معزولاً عن تدهور القطاع العمومي. القطاع الخاص يتمدد بسرعة، بدعم مباشر أو غير مباشر من الدولة، سواء عبر القوانين أو الامتيازات أو غض الطرف عن الممارسات الاحتكارية. نتحدث عن مئات المصحات وآلاف المؤسسات الطبية الخاصة، بطاقة استيعابية تقارب 13 ألف سرير.

هذا القطاع يستقطب المرضى بسبب جودة خدماته مقارنة مع انهيار القطاع العام، لكنه يفرض أثمنة مرتفعة لا تقوى عليها الأغلبية الساحقة من المواطنين، ما يحول الصحة إلى سلعة خاضعة لمنطق السوق.

وإذا أخذنا مثال مجموعة «أكديطال»، فإننا أمام نموذج صارخ لجشع الرأسمال الصحي. المجموعة توسعت بشكل مذهل، مستفيدة من قوانين تشجع الاستثمار الربحي في الصحة، ومن قروض بنكية ضخمة، ودخول البورصة. اليوم تسيطر على نسبة مهمة من الأسرة في القطاع الخاص، وتحقق أرباحا بمئات الملايين من الدراهم سنويا، بينما يختنق المستشفى العمومي ويُترك لمصيره.

باختصار، القطاع الصحي العمومي يحتضر، والقطاع الخاص يتمدد ويستنزف جيوب المواطنين. هذا الوضع كان من بين الأسباب المباشرة لغضب الشارع وارتفاع منسوب الاحتجاج الاجتماعي، وظهور شعارات معبرة مثل: "الصحة أولا، ما بغيناش كاس العالم".

لا حل في نظري دون نضال شعبي منظم ومؤطر يفرض إصلاحا شاملا يعيد الاعتبار للصحة كحق إنساني ودستوري، لا كامتياز طبقي. إصلاح يمر عبر تمويل عمومي كاف، وتحسين أوضاع العاملين في القطاع، ومحاربة الفساد، ووقف تغوّل الرأسمال الخاص.

أي آفاق لتجاوز هذا الوضع

■ كيف تلخصون المشهد الصحي اليوم؟ وما الحل في نظركم؟

● باختصار، القطاع الصحي العمومي يحتضر، والقطاع الخاص يتمدد ويستنزف جيوب المواطنين. هذا الوضع كان من بين الأسباب المباشرة لغضب الشارع وارتفاع منسوب الاحتجاج الاجتماعي، وظهور شعارات معبرة مثل: "الصحة أولا، ما بغيناش كاس العالم".

لا حل في نظري دون نضال شعبي منظم ومؤطر يفرض إصلاحا شاملا يعيد الاعتبار للصحة كحق إنساني ودستوري، لا كامتياز طبقي. إصلاح يمر عبر تمويل عمومي كاف، وتحسين أوضاع العاملين في القطاع، ومحاربة الفساد، ووقف تغوّل الرأسمال الخاص.

أما تفاصيل هذا المسار، فيبقى موضوع نقاش أوسع، يستحق التطرق إليه بتفصيل في مناسبة قادمة.

رأي مجلة الهدف:

الجبهة الشعبية في الذكرى (58) للانطلاقة تحديد الأولويات ورسم الخطوط الحمراء

انطلقت من رحم الشعب والمعاناة، مسار كفاحي مديد، وخيار ثوري أصيل، لا تثنيه سنوات الجمر. من النكبة وآلام الاغتصاب واللجوء إلى الثورة وأهداف الشعب الفلسطيني وآماله بالتحرير والعودة. نعم «من بطون المآسي يولد الأمل»، فاليأس ممنوع، والثائرون دائما «محكومون بالأمل».

تتميز الجبهة الشعبية برؤية استراتيجية سياسية وتنظيمية متجذرة وواضحة، وتحليل علمي دقيق لجوهر الصراع وطبيعته التناحرية، وفهم دقيق لطبيعة المرحلة باعتبارها مرحلة تحرر وطني وديمقراطي، وكذلك التحديد الواضح لقوى الثورة الفلسطينية وعمقها العربي وبعدها الأممي، ولطبيعة الصهيونية العنصرية ومشروعها المادي المتمثل بالكيان الصهيوني المدعوم من بلاد الصنع والمنشأ في المعسكر الإمبريالي وخاصة بريطانيا وأمريكا.

كما تتميز الجبهة الشعبية بهويتها الفكرية القائمة على الفهم المادي للتاريخ، وما أنتجته البشرية من ثقافات وحضارات ومعارف وعلوم لخدمة تطور المجتمعات والإنسانية جمعاء، مستندة في قراءة وتحليل ما يجري في الطبيعة والمجتمع إلى المنهج المادي الجدلي التاريخي، وعليه ترى الجبهة الشعبية بأن الصراع في فلسطين لن ينتهي إلا بانتصار المشروع الوطني الفلسطيني وهزيمة ودحر المشروع الصهيوني.

من هنا تؤكد الجبهة بأن فلسطين كلها وحدة جغرافية واحدة، وهدف الفلسطينيين إقامة دولة فلسطين الديمقراطية على كامل أراضيها ليعيش كل مواطنيها بأمن وسلام ومساواة كاملة بالحقوق والواجبات دون أي تمييز على أساس العرق أو الدين أو الجنس أو اللون.

ونظرا لخطورة المرحلة الراهنة وما تتعرض له المنطقة من حروب وتهديدات وأخطار وخاصة حرب الإبادة الشاملة والتطهير العرقي في قطاع غزة، وما تشهده الضفة و القدس من استيطان وتهويد وضم أراضٍ، كل ذلك على خلفية الاقتلاع والتهجير وتصفية القضية الفلسطينية.

يرافق ذلك تواصل التغول الصهيوني والعدوان المستمر على لبنان وسورية، والهدف واضح هو السيطرة على الأراضي والتحكم بسياسات ومقدرات الدول تحت ذريعة الخطر الوجودي وتعزيزاً للمناعة والأمن «القومي» الإستراتيجي الصهيوني.

التزاما بقيم الثورة والمبادئ والأسس التي استندت إليها الجبهة، وفي مواجهة الأخطار والتحديات التي تتعرض لها القضية الفلسطينية والمنطقة، ترى الجبهة الشعبية وفقا لما جاء في نداء الوحدة والمبادرة التي أعلنها نائب الأمين العام للجبهة في ذكرى الانطلاقة بأن المهمات الراهنة والملحة تفرض تحديد الأولويات الوطنية التالية:

– حماية أبناء شعبنا وخاصة في قطاع غزة والضفة، وتوفير المساعدات والدعم وكل مقومات الحياة لحفظ كرامتهم وأمنهم وثباتهم في وطنهم وأرضهم، وقطع الطريق على مخططات الاقتلاع والتهجير.

– الوحدة الوطنية الفلسطينية بهدف وحدة الإرادة والعمل التي تصون المشروع الوطني الفلسطيني، على أساس القيادة الجماعية والشراكة الحقيقية، وحق شعبنا المشروع في مقاومة الاحتلال.

– تثبيت وقف إطلاق النار، وإنهاء العدوان المتواصل على غزة، ومواجهة الاعتداءات الصهيونية اليومية على مدن ومخيمات وأراضي الضفة الغربية، ومحاولات تهويد القدس.

– العمل على تنفيذ ما ورد بالاتفاق حول غزة، وضرورة الانسحاب الإسرائيلي الكامل إلى المواقع التي تواجدت فيها قبل السابع من أكتوبر 2023.

– تشكيل هيئة وطنية تخصصية (تكنوقراط) لإدارة قطاع غزة بالكامل، بما في ذلك الأمن الداخلي.

– رفع الحصار وإدخال كل أنواع المساعدات، وفتح جميع المعابر وخاصة معبر رفح بالاتجاهين.

– الشروع بإعادة الإعمار، واعتبار مهمة ما يسمى «مجلس السلام الدولي» هي تأمين المال والإمكانيات وما يلزم من أجل ذلك.

– اعتبار مهمة القوة الدولية حال وصولها إلى غزة فقط مراقبة وقف إطلاق النار وتثبيته دون أي مهام تنفيذية داخلية.

– استمرار العمل من أجل تحرير الأسرى، وإطلاق سراح المعتقلين، والسعي لإخراج الحالات الحرجة من الجرحى والمرضى للعلاج في الخارج

– العمل من أجل موقف عربي موحد في مواجهة الاعتداءات والمخططات الصهيونية التي تستهدف فلسطين ولبنان وسورية، وتحديد آليات وطرق الصمود والمواجهة.

• كما حددت الجبهة الخطوط الحمراء، والتي يجب عدم السماح لأي كان بتجاوزها:

1- الحق المشروع بالمقاومة بكل أشكالها مادام هناك احتلال للأرض الفلسطينية.

2- الثوابت الفلسطينية الوطنية التي أكدها الميثاق الوطني الفلسطيني ووردت في قرارات المجالس الوطنية، أبرزها حق الشعب الفلسطيني بتحرير أرضه ومقدساته، وحقه بالحرية والاستقلال وعودة جميع اللاجئين إلى وطنهم وديارهم.

3- السلاح الفلسطيني ملك للشعب الفلسطيني، ولا يمكن التخلي عنه أو تسليمه لأي جهة كانت، مع أهمية العمل على تأطيره وتنظيمه تحت قيادة وطنية موحدة للمقاومة.

4- المرجعية الوطنية العليا للشعب الفلسطيني في كل أماكن وجوده هي منظمة التحرير الفلسطينية، فلا بد من إصلاح أوضاعها وإعادة بنائها منعاً لأي محاولات مشبوهة لخلق البدائل عنها.

• ما سبق يفرض على جميع الفصائل والقوى الوطنية الفلسطينية وعلى القيادة الرسمية الفلسطينية، الاستجابة لنداء الوحدة ومبادرة الجبهة الشعبية والشروع بالحوار الوطني الشامل بإرادة صادقة، منطلقين من الاتفاقات الوطنية السابقة وآخرها إعلان بكين، ومن تحديات المرحلة وأخطارها، وبذلك فقط نستعيد ثقة الشعب ونفتح أفقاً لمواجهة الصعاب وتحقيق الآمال.

نشر في مجلة الهدف العدد (78) (1552)

حدث الأسبوع

وماذا بعد الكأس الافريقي؟

الحسين. ب

أُسدل الستار على النسخة الخامسة والثلاثين من كأس إفريقيا للأمم، التي احتضنتها بلادنا خلال شهري دجنبر ويناير، في دورة خطفت الأنظار قارّيا وعالمياً، ورافقتها متابعة جماهيرية غير مسبوقة. ملاعب ممتلئة، شغف متقد، ومباريات حابسة للأنفاس، زاد من وهجها تنوّع الجماهير واختلاف انتماءاتها، وكأن القارة الإفريقية بأكملها كانت على موعد مع احتفال كروي كبير.

وجاءت مباراة التتويج لتجمع بين المنتخب المغربي، صاحب الأرض، وخصمه السنغالي "العنيد". مواجهة كان يُفترض أن تكون درساً في التنافس الرياضي النبيل، حيث يفوز طرف ويخسر آخر، دون أن يخسر الجميع روح اللعبة. وعلى امتداد أشواطها، كشفت المباراة عن مستوى عال من الندية والرغبة الجامحة في الظفر بالكأس، كما عرّت في الآن نفسه مواطن القوة والضعف لدى المنتخبين. غير أن بعض لحظات التوتر، التي غذاها التهييج والشحن المفرطان، كادت أن تعصف برصيد دورة كاملة، بعدما تحوّلت كرة القدم، في أحيان كثيرة، إلى متنفس يُخدّر الإحباطات اليومية، ويصنع أعداءً وهميين، ويفتح الباب أمام سلوكيات قد تنتهي بالشغب والعنف.

انتهت البطولة، بما لها وما عليها، وعاد كل منتخب إلى بلده حاملا حصيلة أدائه. في المقابل، خرجت شركات عابرة للقارات—في البناء، والتجهيز، والإعلام الرياضي، والسياحة، واللوجستيك—بأرباح قياسية وصفقات سمينة، بينما تدفقت ملايين الدراهم إلى جيوب مسؤولين ومدربين وبعض اللاعبين. أما الجماهير، التي عاشت نشوة حلم "النصر القريب"، فستعود سريعاً إلى واقعها المثقل بغلاء المعيشة، وأزمات التعليم والصحة والشغل وباقي الخدمات العمومية، وهي أزمات راكمتها سياسات مخزنية ممتدة لعقود، لا كما يروّج بعض الشوفينيين والعنصريين الذين يحمّلون المهاجرين وزر أزمات لم يصنعوها، رغم أنهم—مثل ملايين المغاربة—لم يهاجروا إلا هرباً من الفقر والنهب والاستغلال، المحلي منه والإمبريالي.

في كرة القدم، الربح والخسارة احتمالان قائمان دائما، والإقصاء وارد منذ أول مباراة، بسبب خطأ لاعب أو سوء خطة أو تراجع أداء. لا علاقة لذلك بقطعة قماش تُنسب إليها قوى خارقة قادرة على تغيير مسار الكرة، بل وحتى التاريخ والجغرافيا، أو دفع المغرب إلى الانسلاخ عن عمقه الإفريقي والعربي، كما يحلم بعض المتعصبين ومن يقف خلفهم.

تبقى الرياضة، بكل أصنافها، فعلاً إنسانياً نبيلا، وأداة لتربية الفرد وصقل شخصيته واندماجه في المجتمع، وجسرا للتعارف والتعايش بين الشعوب، لا وقودا للصراعات والانقسامات. إنها مطلب شعبي وحق من حقوق الإنسان، لا يقتصر على الشباب وحدهم، بل يشمل كل مواطن ومواطنة، وعلى الدولة أن تضمن شروط ممارستها، باعتبارها استثمارا في الإنسان قبل أن تكون فرجة عابرة.